العمران العربي

اتحاد الغُرَف العَرَبيّة
Union of Arab Chambers

AL-OMRAN AL-ARABI
اقتصادية شهرية عربية متخصصة

العدد 249 - تموز وآب (يوليو واغسطس) 2022
Issue No. 249 July & August 2022

خطوط الصدع الجديدة وفرص إعادة اختراع العولمة

- أزمة لبنان الاقتصادية – إلى متى الاستمرار بإضاعة الفرص؟
- العلاقات العربية البرازيلية تتعزز بقوة في المشهد الاقتصادي العالمي الجديد
- الاقتصاد الألماني: ركود اقتصادي بسبب نقص امدادات الغاز الطبيعي
- شراكة استراتيجية عربية – ألمانية في ضوء التطورات والأزمات العالمية

BRITE

بيانات متوافرة على مدار الساعة

برايت، مؤشرات بنك لبنان والمهجر للأبحاث والاتجاهات الاقتصادية، هي مبادرة أطلقها **بنك لبنان والمهجر للأعمال** ونفّذها بالتعاون مع إيكونومينا ومورديز أناليتيكس.

ادخل إلى المنصة واحصل على بيانات شاملة ودقيقة وموثوقة حول **الاقتصاد اللبناني** بالإضافة إلى رسوم بيانية ديناميكية تلبي حاجاتك أكنت أكاديميًا أم باحثًا أم متخصصًا.

قم بزيارة **brite.blominvestbank.com** لمعرفة المزيد.

بنك لبنان والمهجر للأعمال ش.م.ل

مجموعة بنك لبنان والمهجر

brite
indicators and trends

الصيرفة الخاصة | الأسواق المالية | الصيرفة الاستثمارية | إدارة الأصول | الأبحاث

اتحاد الغرف العربية

نشأته

تأسس اتحاد الغرف العربية بتاريخ **16** كانون الأول (ديسمبر) **1951**، واتخذ من مدينة بيروت مقراً رئيسياً له. وكان الدافع الأساسي لإنشاء الاتحاد وعي أصحاب الأعمال العرب إلى أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية العربية، فكان الاتحاد أول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على المستوى غير الحكومي لتروّج فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية. وقد لعب الإتحاد دوراً هاماً في دفع عجلة التعاون بين البلاد العربية على الصعد الاقتصادية والتجارية والاستثمارية. وكان الإتحاد سبّاقاً إلى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية.

أعضاؤه

يضم الإتحاد في عضويته غرف واتحادات غرف **22** دولة عربية تمثّل وترعى جميع مؤسسات القطاع الخاص في دولها.

رؤيته

أن يكون الاتحاد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي في أعماله التجارية والاستثمارية والاقتصادية، بحيث يعمل على تطوير مكانة هذا القطاع ودوره في عملية نمو وتنمية وتكامل الاقتصاد العربي.

رسالته

أن يكون:

- مركزاً مرجعياً داعماً لأواصر التعاون بين مجتمعات الأعمال في الدول العربية.
- مطوراً للفكر الاقتصادي العربي على أسس مستدامة.
- معبراً للقطاع الخاص العربي إلى قواعد العمل الاقتصادي الدولي وبما ييسر ويعزز اندماجه في الاقتصاد العالمي.

أهدافه

تتمثل أهداف الاتحاد الرئيسية في الآتي:

- تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في إطار صيغة شاملة وفاعلة ومتطورة.
- تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية العربية قومياً وإقليمياً ودولياً من منظور أصحاب الأعمال.
- تعزيز دور الغرف واتحاداتها كممثلة لمجتمعات الأعمال والقطاع الخاص في بلادها.
- التعرّف على احتياجات القطاع الخاص وإزالة المعوقات التي تواجه طموحات التنمية.
- تطوير التعاون بين مؤسسات الأعمال العربية وبينها وبين مؤسسات الأعمال الأجنبية.

أنشطته

نشاطات الاتحاد عديدة ومتنوعة تصبّ أساساً في دفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. إذ يقوم الإتحاد بنقل وجهة نظر القطاع الخاص العربي من خلال إصداراته المتنوعة من البحوث والدراسات والتقارير النوعية والرائدة. ويتم نشرها في مطبوعات ونشرات اقتصادية ودوريات. والإتحاد الذي يستند إلى تجربة غنية في تنظيم المؤتمرات والمنتديات والندوات المتخصصة في شتى اهتمامات أصحاب الأعمال العرب. كما يقدّم خدمات متنوعة أخرى لمؤسسات القطاع الخاص العربية.

أعضاء مجلس اتحاد الغرف العربية

الرئيس الفخري
عدنان القصّار

الرئيس
عبدالله المزروعي
رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات

النائب الثاني للرئيس
محمّد شقير
رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان

النائب الأول للرئيس
سمير ناس
رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين

العين نائل رجا الكباريتي
رئيس مجلس ادارة غرفة تجارة الأردن

سمير ماجول
رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية

شباب الطيب
رئيس الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة

يوسف دواله
رئيس غرفة تجارة جيبوتي

عجلان بن عبد العزيز العجلان
رئيس مجلس الغرف السعودية

هشام السوباط
رئيس اتحاد عام أصحاب العمل السوداني

محمد ابو الهدى اللحام
رئيس اتحاد غرف التجارة السورية

محمود عبد علي
رئيس غرفة تجارة الصومال

رضا آل صالح
رئيس مجلس ادارة غرفة تجارة وصناعة عُمان

عبد الرزاق الزهيري
رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية العراقية

عمر هاشم
رئيس اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية

الشيخ خليفة آل ثاني
رئيس غرفة تجارة وصناعة قطر

محمد جاسم الصقر
رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت

محمد الرعيض
رئيس مجلس ادارة الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في ليبيا

إبراهيم العربي
رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية

الحسين عليوى
رئيس جامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات

أحمد باب ولد أعلي
رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة الموريتانية

محمد عبده سعيد
رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية

خالد محمد حنفي
الأمين العام

أوروبا وتأثير مخاطر امدادات الغاز على الاقتصاد

تسبب غزو روسيا لأوكرانيا في زيادة قتامة آفاق النمو العالمي، ولا سيما الاقتصاد الاوروبي حيث يواجه اقتصاد أوروبا نكسة خطيرة بسبب روابطها التجارية والاستثمارية والمالية مع البلدين المتحاربين. وتعاني أوروبا حاليا من انقطاع جزئي لصادرات الغاز الطبيعي من روسيا، أكبر موردي الطاقة بالنسبة لها. وتثير احتمالات الوقف الكامل غير المسبوق مخاوف بشأن نقص الغاز، وارتفاع الأسعار المستمر، والتأثيرات الاقتصادية. ورغم سرعة تحرك صنّاع السياسات، فإنهم يفتقرون إلى خطة لإدارة التأثير وتقليصه، حيث ستكون بعض البلدان الأشد تأثرا في أوروبا الوسطى والشرقية – هنغاريا والجمهورية السلوفاكية والجمهورية التشيكية – حيث تواجه هذه البلدان مخاطر نقص الإمدادات بنسبة تصل إلى 40 في المئة من استهلاك الغاز، وانكماش إجمالي الناتج المحلي بنسبة تصل إلى 6 في المئة. غير أن هذه التأثيرات يمكن تخفيفها عن طريق تأمين إمدادات ومصادر طاقة بديلة، وتخفيف الاختناقات في البنية التحتية، وتشجيع توفير الطاقة، مع حماية الأسر الضعيفة والتوسع في اتفاقات التضامن لاقتسام الغاز بين البلدان.

وقد تمكنت البنية التحتية الأوروبية والإمدادات العالمية حتى الآن من التكيف مع هبوط عمليات تسليم الغاز بنسبة 60 في المئة منذ يونيو (حزيران) 2021. وانخفض الاستهلاك الكلي في الربع الأول بنسبة 9 في المئة عن العام السابق، ويجري الاستعانة بإمدادات بديلة، وخاصة الغاز الطبيعي المسال من الأسواق العالمية. وتشير أبحاث صندوق النقد الدولي إلى إمكانية التعامل مع انخفاض إمدادات الغاز الروسي بنسبة 70 في المئة على المدى القصير عن طريق الإمدادات ومصادر الطاقة البديلة، وفي ظل انخفاض الطلب قبل ذلك نتيجة لارتفاع الأسعار.

ويفسر هذا قدرة بعض البلدان على وقف الواردات الروسية بصورة منفردة. غير أن تنويع المصادر سيكون أصعب بكثير في حالة الوقف التام. فمن الممكن أن تؤدي الاختناقات إلى الحد من القدرة على تحويل مسار الغاز داخل أوروبا بسبب عدم كفاية الطاقة الاستيرادية أو العقبات المعوقة للنقل. وتقود هذه العوامل إلى نقص يتراوح بين 15 في المئة و40 في المئة من الاستهلاك السنوي في بعض بلدان أوروبا الوسطى والشرقية. لكن في حال ظلت أسواق الاتحاد الأوروبي موحدة سواء داخليا أو مع بقية العالم، فإنّ السوق العالمية للغاز الطبيعي المسال ستساعد على تخفيف التأثيرات الاقتصادية. ويرجع هذا إلى أن تخفيض الاستهلاك موزع على كل البلدان المتصلة بالسوق العالمية. وعلى طرف النقيض، ومع افتراض عدم وجود دعم من إمدادات الغاز الطبيعي المسال، يتضخم التأثير، فيتعين أن تعمل أسعار الغاز بالغة الارتفاع عن طريق تأثيرها الكابح للاستهلاك في الاتحاد الأوروبي فقط.

وإذا كانت هناك قيود مادية تعوق تدفقات الغاز، فإن منهج الأسواق المفتتة يشير إلى أن التأثير السلبي على الناتج الاقتصادي سيكون كبيرا للغاية، يصل إلى 6% بالنسبة لبعض البلدان في أوروبا الوسطى والشرقية حيث يُستخدَم الغاز الروسي بكثافة كبيرة وتشح الإمدادات البديلة، ولا سيما في هنغاريا والجمهورية السلوفاكية والجمهورية التشيكية. وستواجه إيطاليا تأثيرات كبيرة أيضا بسبب ارتفاع مستوى اعتمادها على الغاز في إنتاج الكهرباء. وستكون الآثار على النمسا وألمانيا أقل حدة ولكنها تظل كبيرة، تبعا لمدى توفر مصادر بديلة ومدى القدرة على تخفيض استهلاك الغاز من جانب الأسر. وستكون الآثار الاقتصادية معتدلة، ربما أقل من 1%، بالنسبة لبلدان أخرى تمتلك سبلا كافية للوصول إلى الأسواق الدولية للغاز الطبيعي المسال.

لكن على الرغم من ذلك فإنّ هناك إمكانية لتخفيف جانب من التداعيات الاقتصادية لوقف الغاز الروسي. فبخلاف التدابير المتخذة بالفعل، ينبغي اتخاذ إجراءات أخرى تركز على تخفيف المخاطر والتأهب للأزمات.

ويجب على الحكومات أن تعزز الجهود لتأمين الإمدادات من الأسواق العالمية للغاز الطبيعي المسال والمصادر البديلة، ومواصلة تخفيف اختناقات البنية التحتية لاستيراد الغاز وتوزيعه، والتخطيط لمشاطرة الإمدادات عبر الاتحاد الأوروبي في حالة الطوارئ، والتحرك الحاسم لتشجيع وفورات الطاقة مع حماية الأسر الضعيفة، والتأهب للبرامج الذكية التي تحدد حصصا للغاز.

إنها اللحظة المناسبة لكي تبني أوروبا على ما تحقق من تحرك حاسم وعمل تضامني أثناء الجائحة للتعامل مع اللحظة العصيبة التي تواجهها اليوم.

عبدالله المزروعي

رئيس مجلس اتحاد الغرف العربية

خالد حنفي: تعزيز دور "المسؤولية الاجتماعية للشركات العربية"

أزمة لبنان الاقتصادية – إلى متى الاستمرار بإضاعة الفرص؟

الاقتصاد الألماني: ركود اقتصادي بسبب نقص امدادات الغاز الطبيعي

شراكة استراتيجية عربية – ألمانية في ضوء التطورات والأزمات العالمية

فهرس المحتويات

موضوع الغلاف

خطوط الصدع الجديدة وفرص إعادة اختراع العولمة 9

نشاط الاتحاد

- خالد حنفي: تعزيز دور "المسؤولية الاجتماعية للشركات العربية" 14

اجتماعات

اتحاد الغرف العربية يشارك في الاجتماع (53)للجنة التنفيذ والمتابعة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 16

اقتصاد عربي

أزمة لبنان الاقتصادية – إلى متى الاستمرار بإضاعة الفرص؟ 19

غرف مشتركة

- العلاقات العربية البرازيلية تتعزز بقوة في المشهد الاقتصادي العالمي الجديد 24
- الاقتصاد الألماني: ركود اقتصادي بسبب نقص امدادات الغاز الطبيعي 29

العدد 249 - تموز وآب (يوليو واغسطس) 2022
Issue No. 249 July & August 2022

The Arab-Brazilian Forum is held with a massive participation in Sao Paulo

Notable activities of the Austrian Arab Chamber

■ انعقاد الملتقى العربي – الألماني في برلين: شراكة استراتيجية في ضوء التطورات والأزمات العالمية 34

أخبار 38

JOINT CHAMBER

■ NOTABLE ACTIVITIES OF THE AUSTRIAN ARAB CHAMBER 46

■ THE ARAB-BRAZILIAN FORUM IS HELD WITH A MASSIVE PARTICIPATION IN SAO PAULO 51

العمران العربي
تصدر عن
اتحاد الغرف العربية

Lebanon- Beirut
P.O.Box: 11-2837
00961-1-826021/22
00961-1-826020
info@uac.org.lb
www.uac-org.org

SPENDING IS EARNING

FNB REWARDS PROGRAM

Using your FNB credit card has never been more rewarding!
Spend with your credit card, earn points and redeem them for cash or valuable prizes and travel packages at fnb-rewards.com or through the FNB Mobile App.
Points can be earned and redeemed in Lebanon or abroad.

1244

FIRST NATIONAL BANK S.A.L.

fnb.com.lb

split.

خطوط الصدع الجديدة وفرص إعادة اختراع العولمة

مي دمشقية سرحال
دائرة البحوث الاقتصادية – اتحاد الغرف العربية

بعد بداية التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، توقفت وتيرة التكامل الاقتصادي العالمي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث تلقت مجتمعات الأعمال تداعيات كل من الأزمة المالية العالمية الكبرى، والتمرد الشعبوي ضد الحدود المفتوحة، فضلا عن الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين. لم يعرف أحد ما إذا كانت العولمة قد واجهت عاصفة أو انحسارا. ومنذ نهاية عام 2019 اجتاحت جائحة كوفيد- 19 الاقتصاد العالمي ولا تزال متحورات هذه الجائحة تلقي بثقلها. وما أن بدأت وتيرة هذه الجائحة تخف ويتعود العالم التعامل معها ومع أحمالها، حتى جاءت الحرب في أوكرانيا لتحدث زلزالا اقتصاديا لا تزال تصل ترددداته المدوية إلى مختلف أنحاء العالم، فيما لا يزال العالم يشهد تصاعدا مدمرا في تبعات التغير المناخي المتسارع الذي أصبح مسألة وجودية بامتياز.

مجمل هذه التطورات الاستثنائية وغير المسبوقة تدفع لصياغة تصور جديد للرأسمالية العالمية، ومن النوع الذي يحدث مرة واحدة في فترة جيل كامل. ذلك إن سلاسل التوريد تشهد حاليا تحولات كبيرة أينما كانت، من 9 تريليونات دولار في المخزونات، مخزنة كتأمين ضد التضخم والنقص في الإمداد، إلى صراعات العمال لمواجهة البطالة والتحولات في استثمارات أصحاب الأعمال.

فهذا النوع من العولمة الجديدة يتعلق بالأمن والاستقرار أكثر منه بالكفاءة، حيث تعطى الأولوية لممارسة الأعمال التجارية للمناطق والدول والأشخاص الذين يمكن الاعتماد عليهم، وفي البلدان التي تكون حكوماتهم صديقة لها. وهذا التحول يمكن أن ينزلق إلى الحماية، وإلى تضخيم دور الحكومات، وربما تفاقم الأزمات.

معالم خطوط الصدع الجديدة في الاقتصاد العالمي

تزداد المخاطر من أن تدوم خطوط الصدع الجديدة في الاقتصاد العالمي مما سيؤدي إلى تضاؤل حجمه واستمرار ارتفاع الأسعار وأزمات الندرة. فقد أدت الحرب والتداعيات المستمرة للجائحة إلى أزمات سلاسل التوريد بما يحد من النمو في الاقتصاد العالمي في العام 2022 بما يقدر بنحو 1.6 تريليون $ ودفع التضخم إلى أعلى مستوياته منذ أربعين عاما . والمشكلة أن العالم ينقسم بشكل متزايد على طول خطوط الصدع الجيوسياسي، فيما يبدو أنه على وشك أن يزداد سوءا. فالانقلاب المتسارع للعولمة يشير إلى عالم أكثر فقرا وأقل إنتاجية وإنتاجا.

ولا يزال الاقتصاد العالمي يعاني من سلسلة من الصدمات المزعزعة للاستقرار. فبعد أكثر من عامين من جائحة كوفيد19- ومتحوراتها، أدت الحرب في أوكرانيا وآثارها العالمية في أسواق السلع الأساسية وسلاسل التوريد والتضخم والتعثر المالي إلى تفاقم التباطؤ في النمو العالمي. وأكثر ما تبدت الانعكاسات في ارتفاع الأسعار وتقلبات في أسواق الطاقة، وحدوث زيادة كبيرة في أسعار السلع الزراعية، مما أدى إلى تفاقم أزمات الأمن الغذائي والفقر في العديد من اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. ويخشى من المزيد من الارتفاع في معدلات التضخم العالمي المصحوب بضعف النمو، بما سيدفع إلى تشديد السياسات النقدية وارتفاع تكاليف الاقتراض وزيادة الضغوط المالية على اقتصادات العالم.

وبالنسبة للمستثمرين، فإن عالم المفاجآت السيئة فيما يتعلق بالنمو والتضخم ليس له ما يبعث على التفاؤل في أسواق الأسهم أو السندات. على الأقل حتى الآن في عام 2022، كانت السلع – حيث تؤدي الندرة إلى ارتفاع الأسعار – من بين الرابحين الكبار، إلى جانب الشركات التي تنتجها أو تتاجر بها. كما تفوق أداء الأسهم في شركات الدفاع، مع تصاعد التوترات العالمية. كما سيكون للعولمة بصيغتها الجديدة فائزون آخرون، مع تحول المصانع والوظائف نحو التكامل الإقليمي مع الاقتصادات التي تعتبر جديرة بـ "Friend–shoring" – وهو المصطلح الذي تستخدمه وزيرة الخزانة الأمريكية جانيت يلين لتسمية النظام العالمي الجديد. والمصطلح هو وسيلة لعزل سلاسل التوريد العالمية عن الاضطرابات، وتقوم فكرته بأن تقوم مجموعة من البلدان ذات القيم المشتركة بالترويج لسياسات تشجع الشركات على نشر التصنيع داخل تلك المجموعة. والهدف هو منع الدول الأقل تشابها في التفكير من الاستفادة بشكل غير عادل من مركزها في السوق في المواد الخام أو التقنيات أو المنتجات الرئيسية لتعطيل الاقتصادات المعنية. لكن مثل هذا التحول سيستغرق وقتا، وسيؤدي بلا شك إلى مزيد من صدمات العرض التي ستؤدي بدورها إلى زيادة التكاليف. وفي نهاية المطاف، ستؤدي التكاليف الإضافية الناجمة عن كل حالة من حالات عدم اليقين إلى خيارات أقل للمستهلكين وتضخم أعلى باستمرار.

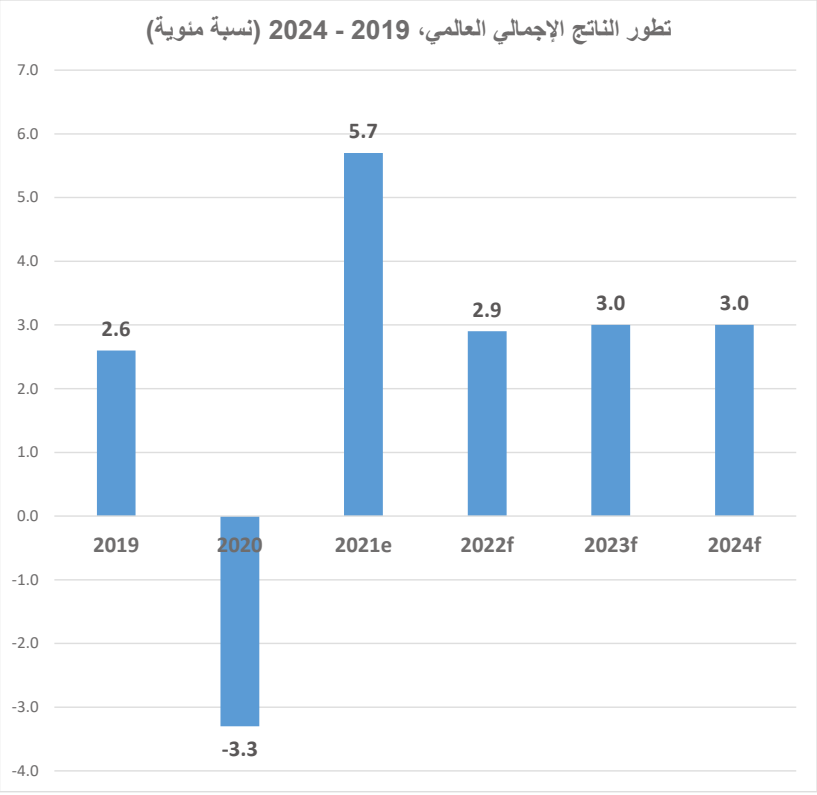

مستخلص من البنك الدولي: https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2022/07/06/stagflation-risk-rises-amid-sharp-slowdown-in-growth-energy-markets

اتجاهات التضخم العالمي، 2019 – 2023 (نسبة مئوية)

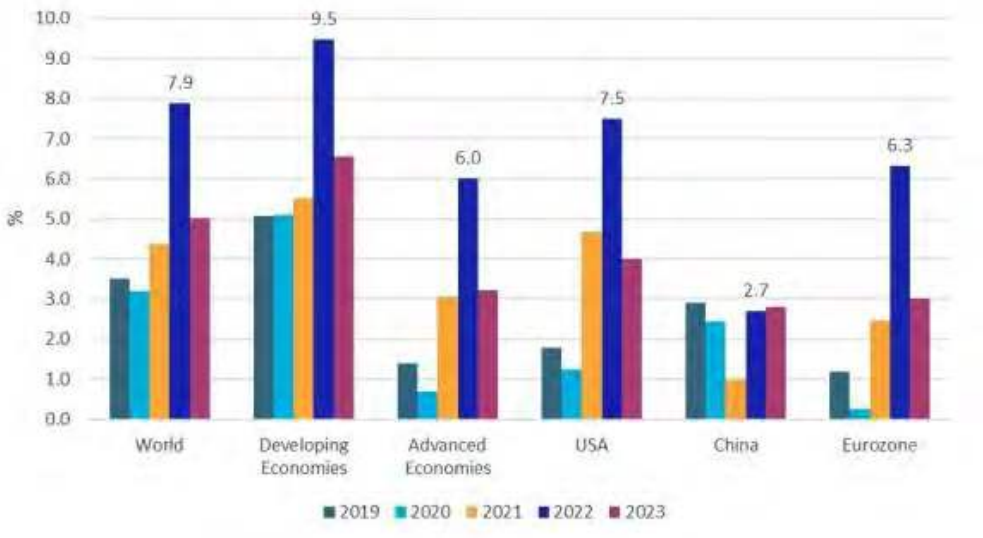

المصدر: https://www.euromonitor.com/article/global-inflation-tracker-q2-2022--energy-dependent-countries-under-pressure

وتتوقع منظمة التجارة العالمية أن يبقى التجزؤ مستمرا وأن يعاد تنظيم العولمة بتكلفة عالية، حيث لن يعود بالإمكان الإنتاج بتكلفة منخفضة على نطاق واسع كما كان يحدث سابقا. فعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، كانت السمة المميزة للاقتصاد العالمي في قدرته على إنتاج المزيد من السلع بأسعار منخفضة باستمرار وتوليد الوفرة للكثيرين بفضل دخول أكثر من مليار عامل من الصين والكتلة السوفيتية السابقة إلى سوق العمل العالمي، إلى جانب تراجع الحواجز التجارية وزيادة كفاءة الخدمات اللوجستية. لكن السنوات الأربع الماضية جلبت سلسلة متصاعدة من الاضطرابات والمعوقات، من تضاعف الرسوم الجمركية خلال الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، وتسبب الجائحة في عمليات الإغلاق، فيما التطورات الحالية للحرب في أوكرانيا وما رافقها من عقوبات ومن الحد من التصدير أدت إلى قلب المعروض من السلع والبضائع رأسا على عقب. وكل هذا يخاطر بترك الاقتصادات المتقدمة تواجه مشكلة اعتقدت أنها قد هزمت منذ فترة طويلة، وهي مشكلة الندرة، كما تشهد الدول الصاعدة والنامية تهديدات أكثر حدة لأمن الطاقة والغذاء، وسيتعين على الجميع التعامل مع الأسعار المرتفعة ومع التمزق العالمي الذي لا يزال يؤرق الأسواق الحرة بما يهدد بحدوث كساد عالمي بالتزامن مع انحسار التجارة العالمية وتضيع عقد كامل من النمو المتواصل.

مِن المسلم به عموما الآن أن حقبة ما بعد التسعينيات من العولمة المفرطة بلغت منتهاها. والحقيقة أن العولمة المفرطة كانت في تراجع منذ الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في الفترة 2007–2008. بدأت حصة التجارة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي تتضاءل بعد عام 2007، حيث سجلت نسبة الصادرات الصينية إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا شديدا بلغ 16 نقطة مئوية. وتوقفت سلاسل القيمة العالمية عن الانتشار. ولم تتعاف التدفقات الرأسمالية الدولية قَط إلى المستويات المرتفعة التي كانت عليها قبل 2007. واكتسب الساسة الشعبويين الذين يعادون العولمة صراحة قدرا أكبر من النفوذ في الاقتصادات في شتى أنحاء العالم.

تنظر سيناريوهات الاقتصاد العالمي في كامل الاختيارات المتاحة. وأسوأ النتائج قد تكون انسحاب بلدان (أو مجموعات من البلدان) إلى الاكتفاء الذاتي. ويتمثل احتمال أقل سوءا، لكنه يظل بغيضا، في أن تفضي سطوة الحسابات الجيوسياسية إلى اندلاع الحروب التجارية وتحول العقوبات الاقتصادية إلى سمة دائمة للتجارة والتمويل الدوليين. لن يكون السيناريو الأول طاغيا، فالاقتصاد العالمي يتسم بقدر من الاتكالية المتبادلة أكبر من أي وقت مضى، وسوف تكون التكاليف الاقتصادية بالغة الضخامة ـ ولكن من المؤكد أننا لا نستطيع استبعاد السيناريو الثاني، خصوصا وأن تجلياته أخذت طريقها إلى التنفيذ حاليا بسبب الحرب في أوكرانيا. مع ذلك، من الممكن تصور سيناريو أكثر ملاءمة من خلال إيجاد توازن أفضل بين امتيازات الدولة القومية ومتطلبات الاقتصاد المفتوح. وقد تعمل إعادة التوازن على هذا النحو على تمكين الرخاء الشامل في الداخل والسلام والأمن في الخارج.

ستتلاشى حدة الصدمات الحالية من الحرب والجائحة. ولكن القوى الكامنة التي تعمل على ضرب العولمة باقية حتى إشعار آخر في عالم غير مستعد لانخفاض النمو وارتفاع الأسعار والتقلبات المتزايدة. والأمل في الا يتخذ العالم في المستقبل خيارات خاطئة، حيث تتفوق الحسابات الجيوسياسية على كل شيء آخر، وحيث تعمل الدول على تقليص تفاعلاتها الاقتصادية بين بعضها البعض. والمطلوب استجابة سياسية قوية وواسعة النطاق من قبل صانعي السياسات في الاقتصادات والمجتمع العالمي لتعزيز النمو، وتعزيز أطر الاقتصاد الكلي، وتقليل نقاط الضعف المالية، وتوفير الدعم للفئات السكانية الضعيفة، وتخفيف الآثار طويلة الأجل للصدمات العالمية في السنوات الأخيرة. ولا شك أن حسن إدارة الأزمات مع الحفاظ على مزايا الانفتاح يمكن أن يحسن المرونة وينقل الاقتصاد العالمي نحو الأفضل.

- قيادة حكيمة — Wise Leadership
- التعايش الديني المميز — Religious Coexistence
- الموارد البشرية المؤهلة والمنافسة
  Qualified & Competitive Human Resources
- فرص استثمارية متاحة
  Available Investment Opportunities
- اقتصاد السوق واستقرار النمو الاقتصادي
  Market Economy
  & The Stable Economy Growth
- الوصول الى الاسواق العالمية
  Access to International Markets
- جاذبية مناخ الاستثمار وحزمة من الحوافز
  Attractiveness Of Investment Climate
  & The Incentives Packages
- بنية تحتية قوية وشبكة اتصالات عالية المستوى
  Strong Infrastructure & High Level Telecommunication Network
- المناطق الحرة والمدن الصناعية والمناطق المؤهلة
  Free Zones, Qualified Zones
  & Industrial Cities
- الامن والامان والموقع الاستراتيجي وبيئة سياسية مستقرة
  Security, Safety and the Strategic Location
  & Stable Political Environment

Vision — الرؤيا

دعم وتطوير وتحفيز القطـاع التجاري في الأردن من خلال المشاركـة الفاعلـة في رسم ومراجعة السياسات والتشريعات والقوانين وجمع وتوفير المعلومات الاقتصـادية، وربط المجتمع التجـاري بشبكة علاقـات تجارية على المستويين المحـلي والدولـي ممـا يحقق التنميـة الاقتصادية والاجتمـاعيـة الوطنيـة

Support, develop and stimulate the commercial sector in Jordan through active participation in the formulation and revision of policies, legislations and laws and to also gather and provide economic information, linking the business community to a trade network on a local and international levels in order to achieving national economic and social development.

+962 6 5902040 +962 6 5902051
P.O.Box 7029 Amman 11118 Jordan
info@jocc.org.jo www.jocc.org.jo

خالد حنفي: تعزيز دور "المسؤولية الاجتماعية للشركات العربية" بما يتماشى مع الثورة الرقمية والصناعية

أكّد أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، خلال مشاركته في ندوة نظمها اتحاد المصارف العربية، تحت عنوان: "أزمة لبنان الاقتصادية والحلول الممكنة"، أنّ "الأزمة الاقتصادية في لبنان، هي في جوهرها أزمة حوكمة وخلل بنيوي في النظام، بما حال دون صنع سياسات عقلانية، وسمح بانتشار ثقافة الفساد والهدر".

واعتبر أنّ "لبنان أضاع لبنان وقتا ثمينا، والعديد من الفرص لتبني مسار لإصلاح نظامه الاقتصادي والمالي ولم يشرع حتى هذا التاريخ وبعد مرور عامين ونصف في تطبيق برنامج شامل للإصلاح والتعافي يحول دون انزلاق البلاد إلى مزيد من الغرق."، مشددا على أنّ "استمرار التأخير المتعمد في معالجة أسباب الأزمة لا تقتصر تداعياته على المستوى الاجتماعي والاقتصادي فحسب، وإنما أيضا خطر إخفاق منهجي لمؤسسات الدولة وتعريض السلم الاجتماعي لمزيد من الضغوط".

وأكّد على أنّ "المطلوب من أجل الخروج من الأزمة، وضع مقاربة جديدة للمشكلة، تساهم في إعادة الثقة بلبنان سواء على الصعيد المحلّي، أو من جانب الدول العربية والأجنبية المهتمة والمتحمّسة لدعم لبنان"، لافتا إلى أنّ "توافر السيولة ضرورة حتمية كي يبدأ لبنان بالسير على السكّة الصحيحة".

وقال: "لا بدّ من اعتماد إصلاح هيكلي جذري وإقرار مشروع واعد وطموح والإسراع في تنفيذه ليكون بمثابة دستور اقتصادي للبنان، ويؤدي إلى تحقيق التعافي الشامل والمنصف وخلق فرص العمل، وبالتالي يساهم في إعادة النهوض الاقتصادي وتفادي الدمار الكامل وإيقاف الخسائر التي لا يمكن تعويضها".

وشدد حنفي على أنّ "الممر الإلزامي للخروج من الأزمة، يبدأ بإعادة هيكلة الديون وذلك بالتعاون والاتفاق مع الجهات الدولية المانحة وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها، بالتوازي مع التوصل إلى تفاهم مع الدائنين عبر تسديد الودائع

بطريقة قابلة للاستدامة".

ونوّه إلى "اهميّة إعادة الهيكلة الشاملة للقطاع المالي من أجل استعادة ملاءة القطاع المصرفي بدعم من التشريعات المناسبة، على أن تكون سياسة سعر الصرف أكثر مرونة إلى حين الشروع بخطة انقاذ موثوقة".

ودعا حنفي إلى "ضرورة استغلال الموانئ اللبنانية ومنها مرفأ طرابلس المهيّأ ليكون منصة ليس فقط للتجارة المحليّة بل صلة ربط ووصل مع الموانئ الدولية، بما يساهم في تعزيز علاقات لبنان الاقتصادية والتجارية مع الخارج، خصوصا وأنّ لدى لبنان قطاع خاص حيوي وقوة بشرية متعلمة وخلاقة وعالية التأهيل".

اتفاقية شراكة

إلى ذلك، وقع اتحاد الغر ف العربية، ممثلا بأمينه العام الدكتور خالد حنفي، اتفاقية تعاون وشراكة مع شركة كيو . أس . أي (كواليتي سيستمز أنترناشونال) أوف شور، ممثلة بالمديرة المفوضة بالتوقيع الدكتورة ناديا شعيب.

واتفق الفريقان من خلال هذه الاتفاقية على تعزيز التدريب على برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات، ووضع معايير تشريعية وتنظيمية لاعتماد برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات في العالم العربي، بما يساهم في تطوير برامج الجودة لديه مقابل تولّي الفريق الأول نشر العرفة في هذه المجالات على مستوى العالم العربي. كما تهدف الاتفاقية إلى تعزيز التعاون المشترك ليصل إلى مرحلة ابرام شراكات دولية لترويج برنامج المسؤولية الاجتماعية للشركات وتطوير معايير الالتزام بها لا سيّما في العالم العربي.

ونوّه حنفي بتوقيع الاتفاقية، لافتا إلى "أنّنا نعيش في زمن متغيّر، ومن هذا المنطلق لا بدّ من انتهاج الأساليب التي تتناسب مع المتغيّرات الحاصلة من أجل تعزيز واقع ودور المسؤولية الاجتماعية للشركات، بما يتماشى مع الثورة الرقمية والصناعية، والبلوك تشين، وإنترنت الأشياء، وغيرها من المفاهيم الحديثة التي حلّت مكان المفاهيم القديمة، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تحسين الخدمات التي تقدم للمجتمع، وخلق فرص عمل حقيقية، ودفع الأجور العادلة، وضمان سلامة العمال والموظفين، والمشاركة في إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية والبيئية".

اتحاد الغرف العربية يشارك في الاجتماع (53) للجنة التنفيذ والمتابعة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

شارك اتحاد الغرف العربية في هذا الاجتماع الذي عقد بتنظيم من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وحضور ممثلي الدول العربية، حيث قدم الاتحاد تقريره السنوي رقم (29) عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. رئس الاجتماع دولة الكويت، وتضمن جدول الأعمال متابعة إجراءات تطبيق المنطقة والملاحق المضافة لها والعقبات التي تواجهها.

جاء تقرير اتحاد الغرف العربية بعنوان "معوقات التجارة العربية الخارجية والبينية في ظل التحول الرقمي واحتياجات التنمية المستدامة والمستجدات العالمية"، واستند إلى نتائج الاستبيان السنوي الذي يجريه الاتحاد. وأظهرت النتائج تزايدا ملموسا في قيود الإجراءات الجمركية، كما بينت أن ارتفاع تكاليف التجارة يتصدر المعوقات التجارية بسبب الوزن النسبي المرتفع للقيود والتكاليف المالية، وارتفاع حدة القيود الجمركية والإجراءات الجمركية الإدارية، فضلا عن الافتقار إلى شفافية المعلومات. وفي الاستبيان الحالي تفوقت مشكلة عدم شفافية المعلومات على الشروط الصحية والبيئية مع انحسار تأثيرات جائحة كوفيد19-، فيما تركزت الثغرات الحكومية في ضعف التنسيق بين الإدارات، وارتفاع معوقات التخليص الجمركية، وفي إجراءات التفتيش. وفي مجال التجارة الإلكترونية، يظهر التقرير ارتفاعا في استخدام التجارة الإلكترونية كوسيلة للتجارة، كما يظهر أن القيود على دخول الأسواق تمثل عائقا أساسيا أمامها. وتضمن الاستبيان فصلا لتقييم النشاط التجاري للشركات من حيث المسؤولية الاجتماعية والاستدامة. وأظهرت النتائج التزاما قويا من القطاع الخاص بالمسؤولية الاجتماعية، ومعتدلا بالنسبة لكفاءة استخدام الموارد، كما أن أغلبية الشركات أفادت أنها تقوم بابتكارات للمحافظة على البيئة وخدمة المجتمع. ويخلص التقرير إلى أهمية تخفيض تكاليف التجارة بالتركيز على تخفيض القيود المالية التي تشكل نحو نصف التدابير الجمركية، والتي من دونها لا يمكن الحديث عن إنشاء سلاسل قيمة عربية إقليمية، أو حتى زيادة مشاركة الدول العربية في سلاسل القيمة العالمية. كما يدعو إلى تعزيز الاستثمار العام والخاص في تجهيز موانئ محورية عربية وربطها بشبكة خطوط بحرية بين الدول العربية ومع العالم، وبناء مناطق لوجستية مرتبطة بمجمعات إنتاجية صناعية وزراعية مدعومة ببورصة سلعية. ويؤكد التقرير على ضرورة تأهيل البيئة التجارية الرقمية، ووضع الحوافز المناسبة للتجارة المستدامة وتعزيز ثقافة التدوير، كما يؤكد تسهيل حركة تنقل أصحاب الأعمال بين الدول العربية، وعلى الدور الرئيسي للقطاع الخاص لتعديل استراتيجية عمله للتصدي والانطلاق قدما من خلال الابتكار والريادة في الرقمنة والاستدامة، وعلى تعزيز قدرة الاقتصادات العربية على زيادة مستويات المرونة الاقتصادية لمواجهة الصدمات من خلال إصلاحات هيكلية جذرية تعيد الاعتبار لقطاعات اقتصادية رئيسة مثل قطاعي الزراعة والصناعة، وتزيد من قدرة هذين القطاعين على دعم الناتج والتشغيل وزيادة مستويات الإنتاج.

وقد نوهت اللجنة بتقرير اتحاد الغرف العربية والجهد المبذول في إعداده، ودعت الأمانة العامة للجامعة لتعميم التقرير والعرض الذي قدم خلال الاجتماع على الدول الأعضاء، والعمل على الاستفادة من البيانات الواردة فيه.

وتجدر الإشارة إلى أن اجتماع لجنة التنفيذ والمتابعة أصبح منذ مدة وجيزة يتضمن بندا لبحث إزالة المعوقات التي تعرضها الدول المشاركة وتعكس المشكلات التي تواجه القطاع الخاص في بلدانها والتي لم يتم حلها على المستوى الثنائي بين نقاط الاتصال، وهو الأمر المهم جدا ويصب في صميم الهدف من هذه اللجنة.

وفي ما يلي أبرز توصيات الاجتماع:

البند الأول – متابعة تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

– التأكيد على موافاة الأمانة العامة بأية تحديثات لبيانات الخاصة بنقاط اتصال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وبنسخة إلكترونية من نماذج الأختام المحدثة المستخدمة للتصديق على شهادات المنشأ في إطار المنطقة، وبقائمة المناطق الحرة، وبالتقرير الدوري الخاص بمتابعة المنطقة وفقا للنسخة المحدثة.

البند الثاني – مناقشة العقبات التي تواجه الدول في تطبيق أحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

– الطلب من جمهورية العراق العمل على إلغاء تصديق السفارات على شهادات المنشأ والفواتير المصاحبة، التزاما بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الخصوص.

– دعوة نقاط الاتصال لكل من المملكة المغربية والمملكة العربية السعودية استمرار التواصل لتذليل أي صعوبات تواجه التجارة بين الدولتين.

– الطلب من نقاط الاتصال سرعة معالجة المعوقات أو أية عقبات قد تواجه التبادل التجاري بين الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

– الطلب من الدول الاعضاء موافاة الامانة العامة بأية معوقات تواجه التبادل التجاري لها مع الدول أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى معززة بكافة الوثائق والمستندات قبل شهر على الأقل من موعد عقد اجتماع اللجنة، حتى يتسنى تعميمها على نقاط الاتصال قبل عقد الاجتماع بوقت كاف.

– الطلب من الدول الأعضاء التي أثير بشأنها بعض العقبات أمام انسياب التجارة في إطار المنطقة موافاة الأمانة العامة للجامعة بالإجراءات المتخذة لإزالتها.

البند الثالث – تقرير اتحاد الغرف العربية الدوري

– الإحاطة علما بما ورد في التقرير التاسع والعشرون للاتحاد الغرف العربية باستعراض محتواه ومن خلال العرض المرئي المقدم من قبل ممثل اتحاد الغرف العربية.

– الطلب من الأمانة العامة تعميم التقرير والعرض الذي قدم خلال الاجتماع على الدول الأعضاء، والعمل على الاستفادة من البيانات الواردة فيه.

البند الرابع – قائمة السلع التي لا تسري عليها أحكام البرنامج التنفيذي للمنطقة

– الطلب من الدول العربية الأعضاء موافاة الجامعة بمذكرات رسمية بمرئياتها حول مقترح كل من الجمهورية اللبنانية وجمهورية العراق لتقليص قائمة السلع التي لا تسري عليها أحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لأسباب دينية أو صحية أو أمنية أو بيئية، وقيام الجامعة بتعميم قائمة هذه السلع على الدول.

البند الخامس – متابعة أعمال اللجان المستحدثة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

– الإحاطة علماً بتقرير وتوصيات الاجتماع العاشر والحادي عشر والثاني عشر للجنة تسهيل التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .ورفع كافة الملاحق المكملة للبرنامج التنفيذي "ملحق القيود الفنية على التجارة، ملحق الصحة والصحة النباتية، ملحق الملكية الفكرية، ملحق تسهيل التجارة" للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر في الاعتماد.

البند السادس – متابعة أعمال فريق الخبراء المختص في مجال المنافسة ومراقبة الاحتكار في الدول العربية

– الإحاطة علماً بالتقرير.

البند السابع – متابعة أعمال فريق الخبراء والمختصين في مجال حماية المستهلك

– الإحاطة علماً بالتقرير.

البند الثامن – متابعة أعمال الفريق العربي لسلامة الغذاء

– الإحاطة علماً بتقرير وتوصيات الفريق، والطلب من الدول الأعضاء إبداء المرئيات حول الدليل الإرشادي الإقليمي في الدستور الغذائي في موعد أقصاه 30 أغسطس 2022، وفي حال عدم ورود ملاحظات يحال إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر في اعتماده.

– الموافقة على الصيغة النهائية لوثيقة استراتيجية عمل الفريق العربي لسلامة الغذاء بعد حذف الفقرة 6 من سابعا " الاستدامة المالية للفريق" وإحالتها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاعتماد. والموافقة على الصيغة النهائية للبنود المرجعية لعمل الفريق وإحالتها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاعتماد.

البند التاسع – موعد ومكان عقد الاجتماع القادم

– يعقد الاجتماع (54) للجنة التنفيذ والمتابعة خلال الفترة 13 – 15 ديسمبر 2022 بمقر الأمانة العامة للجامعة.

الغرفة التجارية العربية البرازيلية

ArabBrazilian
Chamber of Commerce
الغرفة التجارية
العربية البرازيلية

تمتين الروابط بين البرازيليين والعرب من أجل الترويج لتعزيز مسار التطور الإقتصادي والإجتماعي والثقافي.

على مدى 66 عاماً تحولت الغرفة التجارية العربية البرازيلية إلى عامل أساسي في تطور هذه العلاقات التي لا تقتصر نتائجها على الأعمال الثنائية فحسب، بل تشمل أيضاً تفعيل التقارب ما بين الثقافتين، العربية والبرازيلية.

فالغرفة التجارية العربية البرازيلية هي الغرفة الوحيدة المعترف بها في البرازيل من قبل إتحاد الغرف العربية. وهي أيضاً الممثل الشرعي للمصالح التجارية للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وخاصة فيما يتعلق بإصدار شهادات المنشأ والتصديق على وثائق ومستندات التصدير إلى البلدان العربية

انتسب إلى الغرفة التجارية العربية البرازيلية

انطلاقاً من تصميمها على تحقيق هدف توطيد وتعزيز روابط الشراكة، وتوليد الفرص، وعلى الأخص توثيق عرى التقارب ما بين البرازيليين والعرب، تقدم الغرفة العربية، من خلال محترفين مؤهلين تأهيلا عاليا، سلسلة من المزايا الأساسية لممارسة الأعمال وإبرام الصفقات التجارية:

- بناء العلاقات وتعزيز التواصل ما بين الشركات، والحكومات، والمؤسسات الأخرى العربية والبرازيلية
- إقامة المعارض، ولقاءات أعمال، والفعاليات، والمحاضرات، وتنظيم البعثات التجارية
- الترويج لمنتجات/ خدمات الشركات الأعضاء لدى وسائل الإعلام البرازيلية والعربية
- استكشاف فرص الأعمال وتحديد الشركاء التجاريين
- تقديم خدمات الترجمة العربية – البرتغالية
- التصديق على وثائق ومستندات التصدير
- تقديم الخدمات الإستشارية
- إعداد دراسات الجدوى والإمكانات الإستثمارية

المقر:
ساو باولو – البرازيل
Edifício Santa Catarina
Av. Paulista, 283/287 - Bela Vista
São Paulo -SP 01310-000
Brasil- São Paulo

الفروع:
ايتاجاي – ولاية سانتا كاتارينا – البرازيل
Av. Coronel Marcos Konder, 1207 cj 10
Itajaí-SC 88301-303
Brasil-Santa Catarina

دبي – الإمارات العربية المتحدة
أبراج بحيرات الجميرا (1)(One Jumeirah Lake Towers)-
الطابق الخامس

الموقع الإلكتروني: www.ccab.org.br
البريد الإلكتروني: ccab@ccab.org.br
هاتف: 3200 2145 (11) (55)

أزمة لبنان الاقتصادية – إلى متى الاستمرار بإضاعة الفرص؟

دائرة البحوث الاقتصادية – اتحاد الغرف العربية

تفاقمت الأزمات الاقتصادية والمالية في لبنان منذ صيف 2019، وازدادت حدة مع جائحة "كوفيد19-" والانفجار الهائل في مرفأ بيروت عام 2020.

وأدى انعدام الثقة بالنظام القائم على الاستدانة والهدر إلى توقف تدفقات رأس المال، مما عجل بحدوث إخفاقات كبرى طالت منظومة القطاع المصرفي بأسره، وإدارة الدين العام، وما لذلك من انعكاسات على سعر الصرف الذي تراجع تجاه الدولار بأكثر من 20 ضعفا، وفقدت الليرة اللبنانية 90% من قيمتها.

تمثّل الأزمة الاقتصادية في لبنان بجوهرها، أزمة حوكمة منبثقة من نظام طائفي يعاني من خلل بنيوي، بما حال دون صنع سياسات عقلانية، وسمح بانتشار ثقافة الفساد والهدر.

وبدأت إرهاصات هذه الأزمة في 7 مارس (آذار) 2020، عندما تخلّفت الحكومة اللبنانية عن سداد سندات دولية بقيمة 1.2 مليار دولار، وهو ما يمثل أول تخلف من جانب لبنان عن سداد الديون السيادية، وما لبثت أن أعلنت التوقف عن سداد مستحقات كافة السندات الدولية التي على عاتقها. ثم أعلنت الحكومة في 18 مارس (آذار) حالة التعبئة العامة، وفرضت إغلاقا للتصدي لجائحة كورونا، وتضمن ذلك إغلاق الحدود (الجوية والبحرية والبرية) وإغلاق المؤسسات العامة والخاصة. وفي 4 أغسطس (آب) 2020، هز انفجار هائل مرفأ بيروت، مما أسفر عن تدمير معظمه وإلحاق أضرار إنسانية ومادية وسكنية وتجارية بالغة بالمناطق الكثيفة الواقعة في نطاق دائرة واسعة من بيروت. وتعد تأثيرات الانفجار

وتداعياته بالغة الشدة في قطاعات رئيسية ذات أهمية حيوية للنمو، منها التمويل، والإسكان، والسياحة، والتجارة. وقدرت قيمة الأضرار الناجمة عن الانفجار بين 3.8 – 4.6 مليارات دولار.

وزاد على ما سبق تفاقم مواطن الضعف الهيكلية طويلة الأجل التي تشمل سوء حالة البنية التحتية –عدم قدرة قطاع الكهرباء على القيام بمهامه، ونقص المياه، وعدم كفاية إدارة النفايات الصلبة والمياه العادمة – وسوء إدارة المالية العامة، والاختلالات الضخمة في الاقتصاد الكلي، وتدهور المؤشرات الاجتماعية بحيث ارتفعت نسبة البطالة ثلاثة أضعاف على وقع الانهيار الاقتصادي الذي يعصف بالبلاد، وفق مسح أجرته الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة. فقد ارتفع معدل البطالة في لبنان من 11,4% لمتوسط عامي 2018 و2019 إلى 29,6 في المئة في يناير 2022.

مؤشرات لبنان الاقتصادية

	2019	2020	2021	التغيير 21/20%
الناتج المحلي الإجمالي (مليار $)	51	26.5	22.3	4.1–
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي%	6.7–	26.2–	8.3–	
الدين العام/الناتج المحلي الإجمالي%	171.1	138.1	242.6	104.5
نسبة الدين العام بالعملة الأجنبية	63	52.1		
نسبة الدين العام بالعملة المحلية	108.1	86		
الميزان التجاري/الناتج المحلي الإجمالي%	29–	11.2–	23.1–	11.9–
الصادرات/الواردات%	19.4	31.3	47.7	16.4
عجز الموازنة/الناتج المحلي الإجمالي	10.9–	3.9–	3.8–	0.1
احتياطي العملات الأجنبية/M2	70.2	41.5	26	15.5–
M3/الناتج المحلي الإجمالي	251.2	191.7	89.4	102.3–
			ديسمبر 2021	
مؤشر أسعار الاستهلاك	2.9	84.9	154.8	224.4

المصدر: مصرف لبنان المركزي وإدارة الإحصاء المركزي ونشرات المصارف وجمعية المصارف.

ومع الاقتراب من نفاذ الاحتياطي لدى مصرف لبنان، لا مفر من رفع الدعم التدريجي للسلع الأساسية في سبيل إطالة عمر احتياطي مصرف لبنان، وما لذلك من أضرار وأعباء على الفئات الأكثر فقرا، علما أن 80% من سكان لبنان هم حاليا تحت خط الفقر. علما أنّ ثلث الدعم يذهب للمحروقات، وثلثا للمواد الأساسية التي يحتاجها المواطن، والثلث الأخير للدواء، لكن معظمها لم يصل للمواطن لأن قسما كبيرا من السلع المدعومة يتم تهريبها للتصدير، علما أنه جرى تقليص الدعم إلى حد كبير نتيجة الشح المالي.

يشار إلى أنّه منذ 30 عاما عاشت البلاد، وفي مقدمها القطاع العام، بقدرات تتجاوز إمكاناتها. وبعد مرور عقود على اعتماد هذا النموذج، كانت النتيجة اقتصادا شديد المديونية. وقد بلغ الدين العام في نوفمبر 2020 نحو 95.51 مليار دولار، بما يمثل 186 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، منه 62.5% بالعملة اللبنانية، و37.5% بالدولار. لكن انهيار سعر الصرف قلص قيمة الدين العام الإجمالية عند احتسابها بالدولار إلى نحو 41.85 مليار دولار، أي أنّ قيمة الدين العام انخفضت بنحو 51% بعد تدهور سعر الصرف.

والجدير بالذكر أنّ الدعم قائم على حساب المودعين وعلى حساب أموال الناس، لا سيما عبر سندات الخزينة التي استثمر فيها المصارف واللبنانيون، وبالتالي وصلنا إلى مرحلة قد نفقد فيها هذه الأموال. وسعر الصرف الذي كان مثبتا على 1500 ليرة للدولار لم يكن يعكس قيمته الحقيقية، وكان يتم دعمه لتثبيته على هذا السعر، وأجبر مصرف لبنان على المحافظة على معدلات فائدة مرتفعة. ودفع لبنان والمواطنون ثمن هذه السياسة عشرات مليارات الدولارات

من دون أي نتيجة.

جرّاء ذلك، أضاع لبنان وقتا ثمينا، والعديد من الفرص لتبني مسار لإصلاح نظامه الاقتصادي والمالي ولم يشرع لبنان حتى هذا التاريخ وبعد مرور عامين ونصف في تطبيق برنامج شامل للإصلاح والتعافي يحول دون انزلاق البلاد إلى مزيد من الغرق.

ولا شكّ أنّ حجم ونطاق الكساد والتأخير المتعمّد في الإصلاح الذي يشهده لبنان حاليا يؤدي إلى تفكك الركائز الرئيسة، ويتجلى هذا في انهيار الخدمات العامة الأساسية، واستمرار الخلافات السياسية الداخلية المنهكة، ونزيف رأس المال البشري وهجرة الكفاءات على نطاق واسع. وفي موازاة ذلك، تتحمل الفئات الفقيرة والمتوسطة العبء الأكبر للأزمة. واستمرار التأخير المتعمد في معالجة أسباب الأزمة لا تقتصر تداعياته على المستوى الاجتماعي والاقتصادي فحسب، وإنما أيضا خطر إخفاق منهجي لمؤسسات الدولة وتعريض السلم الاجتماعي لمزيد من الضغوط.

كما أنّ استمرار المراوحة من شأنه أن يفاقم تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ظل غياب الثقة من اللبنانيين والمجتمع الدولي في طرق إدارة الأزمات، وتضاؤل الأمل بحماية الاقتصاد والمعيشة وبأن يستعيد المودعون أموالهم من المصارف بالدولار، مع ارتفاع احتمالات حدوث تضخم إضافي في الأسعار، علما أن الارتفاع في أسعار المواد الغذائية وصل حاليا إلى أكثر من 500 في المئة. ومن دون معالجة الأسباب الجذرية للمشاكل، يبدو أن الأزمات ستكون طويلة الأمد. بعبارة أوضح، سنختبر أزمة اقتصادية طويلة، واحتمالات النهوض منها ضئيلة جدا. وسينتج عن هذا السيناريو ما يمكن وصفه بـ"العقد الضائع".

فالمسألة في لبنان هي أمر سياسي في المقام الأول، بالإضافة إلى كونها نتيجة نهج في السياسات الاقتصادية غير قابل للاستدامة.

الحلول المقترحة

انطلاقا من كل المعطيات السابقة، يمكن الجزم بأنّ لبنان يحتاج

إلى اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة، لا سيما فيما يتعلق بالإصلاح. ومن الضروري أن يتبنى لبنان استراتيجية موثوقة شاملة ومنسقة للاستقرار المالي الكلي وينفذها، وتستند إلى ما يلي:

1. اعتماد خطة ذات صدقية لتعاف شامل ومنصف، وتسريع وتيرة تنفيذها لتفادي دمار كامل وإيقاف الخسائر التي لا يمكن تعويضها.

2. برنامج لإعادة هيكلة الديون لتحقيق القدرة على تحمل أعباء الديون متوسطة الأجل، بالتعاون والاتفاق مع الجهات الدولية (IMF والبنك الدولي وغيرها)، بالتوازي مع التوصل إلى تفاهم مع الدائنين (بما فيه تنازلات لخفض معدلات الفائدة وتمديد فترات الاستحقاق).

3. الشروع في عملية إصلاحية مالية ذات صدقية. وينبغي إحداث تحول في الإنفاق العام، فهو حاليا غير فعال، ويتسم بالهدر وعرضة إلى التأثر بالفساد. ويعتبر قطاع الكهرباء أحد الأمثلة على ذلك. وتبرز الحاجة إلى إصلاح واسع لإيرادات الدولة بالتركيز بدرجة أقل على رفع الضرائب وبصورة أكبر لمعالجة ضعف التحصيل والاعتماد المفرط على قطاعات محددة، مع وضع سقف ملزم لحجم عجز الموازنة في المستقبل.

4. يحتاج ترشيد الدعم إلى إقرار موازنة، خطة طوارئ، ضبط كبير للإنفاق، معالجة لموضوع ميزان المدفوعات، وبالتالي العجز في ميزان الاستيراد والتصدير، كما يحتاج إلى رؤية سليمة وصحيحة. وحاليا تتجه الحكومة إلى رفع 65 إلى 70% من الدعم عبر تقديم بطاقات دعم للطبقات الفقيرة والمتوسطة.

5. تشجيع وتحفيز الإنتاج المحلي للسلع الأساسية والدواء والاقتصاد الرقمي فلدى لبنان مصانع غذائية ومصانع أدوية يمكن تشجيعها بالإضافة إلى وجود قطاع خاص حيوي وقوة بشرية متعلمة وخلاقة وعالية التأهيل.

6. إيجاد حلول لديون القطاع الخاص الذي يواجه أزمة حادة، ووضع خطوات الإغاثة المالية التي تهدف إلى صون الشركات القابلة للصمود وتصفية تلك المتعثرة بشكل منظم.

7. إعادة هيكلة شاملة للقطاع المالي لاستعادة ملاءة القطاع المصرفي. واستبدال الإجراءات غير المنظمة وذاتية الإدارة في تقييد حركة الأموال والتعاملات المصرفية، وإدارتها بطريقة مركزية وشفافة بدعم من التشريعات المناسبة.

8. في المرحلة المقبلة، نوصي بأن تكون سياسة سعر الصرف أكثر مرونة وتتركز حول ليرة أضعف. لكن، إلى أن تعود الثقة بالليرة اللبنانية، سيكون من الخطر السماح بتعويم العملة. لذا سيتعين الحفاظ على شكل من أشكال إدارة العملة لحين الشروع بخطة انقاذ موثوقة.

9. الاستفادة من تجربة مصر في ترشيد الدعم ليوجه للفئات التي تحتاجه، وإنشاء صندوق للاستقرار الاجتماعي والإصلاح الهيكلي بالتفاهم مع الجهات الدولية المانحة. ويمكن استخدامه لرفع الاحتياطيات الصافية لمصرف لبنان، والمساهمة في تمويل احتياجات الحكومة العاجلة المرتبطة بالموازنة، وتمويل الإنفاق الاجتماعي الذي تشتد الحاجة إليه، والمساعدة على إعادة رسملة المصارف.

10. يتعين إعطاء الأولوية لبناء مؤسسات أفضل، وإدارة رشيدة للحكم، وبيئة أعمال أفضل، إلى جانب إعادة الإعمار.

11. سيتوقف مدى وسرعة تعبئة المعونات والاستثمارات على ما إذا كان بإمكان السلطات والبرلمان في لبنان العمل سريعا على إصلاح المالية العامة وإدارة الحكم والحوكمة التي تشتد الحاجة إليها. إذ أنه بدون تلك الإصلاحات، لا يمكن أن يتحقق تعاف مستدام ولا إعادة إعمار، وسيواصل الوضع الاجتماعي والاقتصادي تدهوره.

12. لا يمكن الخروج من الأزمة إلا بحل سياسي ينتج منظومة جديدة، ارتكازا على إصلاح جذري للترشيد والمحاسبة، يتسلح بقضاء مستقل. ودون ذلك سيبقى البلد يراوح في دوامة الاستعصاء البالغ.

غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية
Arab-German Chamber of Commerce and Industry e.V.

www.ghorfa.de

الأعمال التجارية تبدأ بالتواصل الشخصي ...
الخطوة الأولى للتواصل مع الشركات الألمانية تبدأ عبر
غرفة التجارية والصناعة العربية الألمانية

انضم إلينا كعضو واستفيد من خدماتنا الحصرية. يسُرنا في الغرفة دعم أنشطتكم مع الشركات الألمانية

www.business.ghorfa.de www.health.ghorfa.de www.energy.ghorfa.de

Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry
Garnisonkirchplatz 1 | D-10178 Berlin | Tel.: +49-30-27 89 07-11 | Fax: +49-30-27 89 07-49
E-Mail: ghorfa@ghorfa.de

المنتدى الاقتصادي العربي البرازيلي ينعقد بمشاركة حاشدة: العلاقات الثنائية تعززت بقوة في المشهد الاقتصادي العالمي الجديد

عقدت في مدينة ساو باولو في البرازيل، فعاليات المنتدى الاقتصادي العربي – البرازيلي بنسخته الرابعة، بتنظيم من الغرفة التجارية العربية والبرازيلية وبالتعاون مع اتحاد الغرف العربية وجامعة الدول العربية، وذلك تحت عنوان "تراث وابتكار". وسلط المنتدى هذا العام والذي يتزامن مع الذكرى السبعين لتأسيس الغرفة، الضوء على مستقبل الشراكة العربية البرازيلية.

ألقى الرئيس البرازيلي جاير بولسونارو كلمة افتراضية في افتتاح أعمال المنتدى، حيث أكّد أنّ العلاقات البرازيلية العربية تعززت في المشهد العالمي الحالي، لافتا إلى أنّ العالم العربي يعدّ الآن ثالث أكبر سوق دولي للبرازيل، وقد سجل التدفق التجاري رقماً قياسياً جديداً بلغ 24 مليار دولار أمريكي العام الماضي.

وأوضح بولسونارو أنّ 26 في المئة من الأسمدة التي تزود الأعمال الزراعية في البرازيل تأتي من العالم العربي، لافتا إلى أنّه في العام الماضي، كانت الجزائر الشريك التجاري الرائد للبرازيل، ومصر هي الوجهة الأولى للصادرات من البرازيل، والمغرب هو المورّد الأول للبرازيل. وكشف عن أنّ حجم الاستثمارات من

الصناديق العربية في البرازيل يقترب من 20 مليار دولار، معتبرا أنّ الصناديق العربية أصبحت مصدرا رئيسيا لرأس المال لبلدنا. وقال بولسونارو إن الحكومة تعتزم الدخول في اتفاقيات مع الدول العربية تسهل الاستثمار وتجنب الازدواج الضريبي، بالإضافة إلى اتفاقيات عبر ميركوسور، حيث أنّ النتائج التي حققتها اتفاقية ميركوسور ومصر تلهم مبادرات أخرى مثل المفاوضات التي بدأت مع الإمارات.

أوسمار شحفي

من جهته أوضح رئيس غرفة التجارة العربية البرازيلية أوسمار شحفي، إلى أنّ جائحة كورونا والصراع في أوروبا الشرقية أعادا تشكيل التجارة العالمية، لافتا إلى أنّ المعاملة بالمثل والتعاون من الركائز الجديدة للعلاقات الدولية، مشددا على أنّ "التجارب التي مرت بها جميع بلدان العالم منذ الجائحة ومن ثم اندلاع الحرب الروسية – الأوكرانية، أظهرت بأنّ التجارة العالمية يجب أن تستند إلى أسس متينة للغاية من التقارب والمعاملة بالمثل والتعاون والتكنولوجيا". ونوّه الشحفي إلى أن الغرفة العربية البرازيلية استطاعت أن تسبق عملية التحول هذه من خلال إنشاء أول نظام تخليص جمركي قائم على blockchain بين البرازيل والدول العربية، لافتا إلى أنّ "وحدة التخليص الجمركي الخاصة بنا، والتي تم دمجها الآن مع منصة Ellos ، تتيح لنا التحقق من صحة مستندات الشحن بطريقة رقمية تمامًا وبدون أوراق في إطار زمني لم يكن من الممكن تصوره سابقًا يصل إلى يومين".

وبيّن أنّ أسواق شمال إفريقيا الآن وجهة رئيسية للأعمال الزراعية البرازيلية، وتلعب البرازيل دورًا مهمًا في الأمن الغذائي لـ 420 مليون عربي، ومن ناحية أخرى تساهم الدول العربية في تعزيز القدرة التنافسية للبرازيل من خلال ضمان إمدادات الهيدروكربونات وبعض الأسمدة التي تتطلبها أعمالنا الزراعية، وقد بلغت التجارة البرازيلية العربية 24 مليار دولار العام الماضي وتنمو عاماً بعد عام نحو علاقة أكثر توازناً بين الجانبين. وأشار الشحفي إلى أنّ السلع ذات القيمة المضافة العالية تتزايد بشكل هام على صعيد التجارة، حيث استفادت من تنفيذ اتفاقيات التجارة الحرة مثل اتفاقية ميركوسور مع مصر، ومن هنا فإنّ المزيد من الاتفاقات من هذا النوع ضروري، وفي هذا المنتدى، يمكننا النظر في كيفية التغلب على العقبات التي تعيق المناقشات نحو الدخول في اتفاقيات تجارة حرة جديدة بين البرازيل والدول العربية".

سمير ناس

بدوره أكد رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، النائب الأول لرئيس الغرفة العربية البرازيلية سمير عبدالله ناس، على "أهمية إنشاء ممر ملاحي مباشر بين البرازيل والدول العربية بما يسهم في توسيع آفاق الشراكة الاستراتيجية وتنويع تنمية حجم التبادلات التجارية بين الجانبين، بالإضافة إلى دوره في تحفيز ودعم الموردين من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنظام نقل مباشر يرتقي بالعلاقة التجارية العربية البرازيلية إلى آفاق أرحب على كافة المستويات".

وقال إنّ الظروف والتحديات الاقتصادية التي مر بها العالم خلال السنتين الماضيتين في المجالات الصحية وتأثر سلاسل الإمداد وزيادة معدلات التضخم الاقتصادي وتأثيرات التغير المناخي تدفع بنا لتحويل التحديات إلى فرص، عبر بناء منظومة اقتصادية متوائمة مع التطورات العصرية، منوهاً إلى أهمية الاقتصاد الرقمي بما يمثله من لغة المستقبل الاقتصادية، مشيداً في الوقت ذاته بالتقدم الكبير في العلاقات التجارية بين الدول العربية والبرازيل عبر القطاعات الواعدة التي يمكننا استثمارها رغم جميع التحديات.

حسام زكي

وأكد الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية السفير حسام زكي، على أهميةَ تعزيز التعاون العربي البرازيلي، داعيا المستثمرين البرازيليين للاستثمار في المنطقة العربية والاستفادة من الفرص التي تتيحها والمزايا التي تقدمها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وأشار زكي في كلمته إلى أهمية المواضيع التي يناقُشها المنتدى، خاصةً تطورات الوضع الاقتصادي العالمي واستقراء مستقبله، وسُبل تعزيز العلاقات العربية البرازيلية، منوهًا بالزيادة الملحوظة التي شهدَها التبادلُ الاقتصادي بين الجانبين العام الماضي؛ حيث تجاوز 24 مليار دولار. وأوضح أنَّ العلاقاتِ العربيةَ البرازيليةَ تشملُ إضافة إلى الشق الاقتصادي ملفات التعاون السياسي والتعاون العربي الأمريكي الجنوبي، مشيدًا بالجهود التي تبذُلها الغرفة التجارية العربية البرازيلية لتوطيد العلاقات بين البرازيل والعالم العربي.

خالد العسيلي

وفي كلمة افتراضية أشاد وزير الاقتصاد الفلسطيني خالد العسيلي، بدور البرازيل الاقتصادي والتنموي، وجهودها لاستكمال إجراءات المصادقة على اتفاقية الميركسور ودخولها حيز النفاذ، معربا عن تقديره لجهود الغرفة التجارية العربية والبرازيلية المميزة لديمومة إطلاق أعمال المنتدى. وشدد على أن التحولات الراهنة تستدعي خلق فرص عمل جديدة، من أجل دعم الاستدامة، ومن ضمنها العمل على إدراج منتجات ذات قيمة مضافة ومستويات تكنولوجية أعلى ودعم الخدمات اللوجستية. وأشار إلى أوجه البرنامج الإصلاحي الذي تنفذه الحكومة الفلسطينية على صعيد تحديث وتطوير البيئة التشريعية الناظمة للاقتصاد الوطني وتطوير بيئة الأعمال والاستثمار. واستعرض العسيلي فرص الاستثمار المتاحة في فلسطين ومجالات التعاون في مختلف القطاعات الانتاجية، خاصة الصناعة البلاستيكية والملابس والأنسجة، والمفروشات، والصناعة التراثية الحرفية، وتجارب النجاح للشركات الفلسطينية وزيارتها.

كذلك شهدت الجلسة الافتتاحية كلمات افتراضية لعدد من الوزراء العرب والبرازيليين، وهم: كارلوس فرانسا – وزير العلاقات الخارجية البرازيلي، رياض مزور – وزير الصناعة والتجارة في المملكة المغربية، يوسف محمود الشمالي – وزير الصناعة والتجارة والتموين للمملكة الأردنية الهاشمية، ماركوس مونتيس – وزير الزراعة في جمهورية البرازيل الإتحادية، مريم بنت محمد سعيد حارب المهيري – وزيرة التغير المناخي والبيئة في دولة الامارات العربية المتحدة، إضافة إلى نيفين جامع – وزيرة الصناعة والتجارة لجمهورية مصر العربية.

جلسات عمل

وعقدت في إطار جلسات العمل، جلسة نقاش خاصة بالغرف العربية، أدارها أمين عام غرفة التجارة العربية النمساوية مضر خوجة، وتحدّث فيها كل من: سعادة العين نائل الكباريتي رئيس مجلس إدارة غرفة الأردن، وسعادة سمير عبد الله ناس النائب الأول لرئيس اتحاد الغرف العربية ورئيس مجلس إدارة غرفة تجارة

وصناعة البحرين، وسعادة رضا بن جمعة آل صالح رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عمان، وأمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خال حنفي.

ونوّه الدكتور خالد حنفي، خلال كلمة له على أنّه لم يتم بعد استكشاف إمكانات العالم العربي ودور البرازيل في أمريكا الجنوبية بشكل كامل فيما يتعلق بتطوير العلاقات بين البرازيل والدول العربية، مؤكّدا أنّ العلاقات العربية البرازيلية يجب أن تتجاوز الإطار التقليدي القائم على حجم التبادل التجاري، معتبرا أنّه على الرغم من أهمية الأرقام، لكن يجب أن نخرج من هذا الإطار التقليدي، حيث من الناحية الكمية، تعتبر الصادرات البرازيلية والعربية مجرد تجارة تقليدية، ولأجل ذلك يجب أن نعمل على تعديل العلاقات التجارية وتحويلها إلى علاقات تجارية تستهدف سوق بعضنا البعض من أجل شراكة استراتيجية.

ورأى حنفي أنّ "هناك مجالاً لتوسيع وزيادة الصادرات البرازيلية العربية، الأمر الذي يؤكّد الحاجة إلى ممر ملاحي مباشر يربط بين تلك الأجزاء من العالم"، لافتا إلى أنّ "اتحاد الغرف العربية بالتعاون مع شركائه في البرازيل ولا سيّما الغرفة العربية – البرازيلية، لن يتوقفا عن العمل على بناء علاقات شراكة استراتيجية بين العرب والبرازيليين".

وقال: "الصادرات من البرازيل إلى الدول العربية تنحصر تاريخياً بموضوع الغذاء، ولكن بالنظر إلى الإمكانات الموجودة هناك مجال كبير لتنمية التجارة وتنويعها".

واعتبر أنّ "وجود ممر ملاحي مباشر بين البرازيل والدول العربية أمر بالغ الأهمية لتوسيع الأعمال التجارية، حيث أنّ هذا المسار سيربط موانئ مختلفة، بما في ذلك واحد في طنجة بالمغرب وآخر في موقع قد يكون في الخليج".

وختم: "يعتبر ممر الشحن المباشر مشروع لوجستي رئيسي لجامعة الدول العربية واتحاد الغرف العربية وغرفة التجارة العربية البرازيلية، ونحن على وشك اتخاذ قرار استراتيجي بشأن الموانئ في هذا المسار القادم، والتي ستشمل محطات توقف في المغرب والخليج. من هنا يجب أن نعمل للوصول إلى تلك الأسواق، ولا يمكننا مطلقًا الاكتفاء ببساطة بالصادرات والواردات كما هي الآن، إذ لا بدّ من توسيع آفاقنا، ويمكن للشراكة الاستراتيجية أن تعزز العلاقات الاقتصادية بشكل كبير، وتضيف قيمة عبر قطاعات متعددة. حيث من خلال العمل معًا على هذا المشروع الحيوي، يمكننا دعم الموردين الصغار بنظام نقل مباشر سيكون مفيدًا للجميع".

أما رئيس غرفة تجارة الأردن نائل رجاء الكباريتي، فشدد على أنّه من الضروري التفكير أكثر في مستقبل علاقة البرازيل مع العالم العربي خارج نطاق التجارة، حيث أنّ سبب هذا الاجتماع هو تعزيز هذه العلاقة وزيادة الفرص، وتعزيز دور رجال الأعمال، ومشاركتهم، ودور الحكومات"، معتبرا أنّ "العالم لم يعد كما هو، ونحن بحاجة لمواجهة هذا العالم المختلف إلى أن نكون شركاء وننتقل من علاقة الاستيراد والتصدير إلى بناء شراكة استراتيجية".

ونوّه رئيس غرفة تجارة وصناعة عمان، رضا بن جمعة آل صالح، إلى أنّ "العلاقات البرازيلية العربية سليمة وقد أحرزت تقدمًا في السنوات الأخيرة على الرغم من التحديات، ولكن أعتقد أنه لا يزال لدينا فرص لزيادة هذه الأرقام".

وأشار إلى أن هناك 16 شركة برازيلية تعمل في سلطنة عمان حيث هناك فرص واعدة في السلطنة، في ظل رؤية واعدة لعام 2040 قائمة على الاقتصاد المتجدد والنظيف كركائز أساسية، كما أنّ هناك مشاريع استراتيجية في مجال اللوجستيات والأمن الغذائي، ومن هنا ندعو المستثمرين البرازيليين ليكونوا جزءا فعّالا في هذه المشاريع الاستثمارية الضخمة".

وأشار رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين سمير عبد الله ناس إلى وجود إمكانيات متفائلة لنمو العلاقات بين البرازيل والعالم العربي، إذ تعتبر البرازيل بلد مهم على صعيد التحالفات الناشئة الجديدة، حيث توجد العديد من الفرص الرئيسية في قطاعات مثل التمويل والسيارات، وهذه قطاعات واعدة لتعزيز العلاقات بشكل عام".

مذكّرة تفاهم

رعى أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، حفل توقيع مذكرة التفاهم وخطاب النوايا بين الغرف التجارية العربية في أمريكا الجنوبية للعمل معًا من أجل تطوير التعاون بين الجانبين، وذلك في مقر الغرفة التجارية العربية البرازيلية (ABCC).

ونوه حنفي بهذه الخطوة الهامة، والتي تساهم في زيادة التقارب وخدمة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، وبالتالي خلق تواصل اكبر في القضايا ذات الاهتمام المشترك والانشطة المشتركة في مجالات خبرة الغرف، الى جانب عقد الندوات واللقاءات بما يصب في خدمة ومصالح العلاقات العربية والأمريكية الجنوبية.

ولفت الى الدور البارز الذي تلعبه الغرفة العربية البرازيلية، على صعيد تنمية وتطوير العلاقات العربية البرازيلية، معتبرا ان مذكرة التفاهم تصب في هذا الاتجاه، حيث ان العالم العربي ودول اميركا الجنوبية تزخران بثروات طبيعية هائلة ويحتاجان الى تطوير علاقاتهما الاقتصادية والاستثمارية ضمن متطلبات الاقتصاد العالمي الجديد القائم على الرقمنة والتكنولوجيا والطاقة المتجددة.

وتهدف الوثيقة الى ضرورة رفع مستوى التنسيق والمباحثات بين قادة الدول العربية ودول اميركا الجنوبية من اجل تسهيل وتعزيز التجارة العربية–الأمريكية الجنوبية ، والتعاون في بناء القدرات وتعزيز أطرها المؤسسية والموارد البشرية.

يُشار الى أن توقيع مذكرة التفاهم شهدت حضور رئيس الغرفة العربية البرازيلية أوسمار شحفي والأمين العام للغرفة تامر منصور ورئيس غرفة التجارة العربية الكولومبية سيسيليا بوراس ورئيس غرفة التجارة العربية البيروفية حامد أبو زهر والمدير التنفيذي لشركة Chilearab Consulting خورخي داكاريت. وحضر الاجتماع رئيس غرفة التجارة والصناعة العربية في باراغواي سالم إسماعيل، والأمين العام لغرفة التجارة الأرجنتينية العربية وليد القدور ، وممثلون آخرون ومسؤولون تنفيذيون من الكيانات المعنية. كما شارك افتراضيًا الرئيس التنفيذي لغرفة التجارة العربية الأوروغواينية مارتين كونياغو.

الاقتصاد الألماني:
ركود اقتصادي بسبب نقص امدادات الغاز الطبيعي

أظهر تقرير صادر عن الغرفة العربية – الألمانية للتجارة والصناعة، أنّ الاختناقات الوشيكة في إمدادات الغاز تؤثّر على الحالة المزاجية في القيادات العليا للشركات الألمانية، فبعد زيادتين متتاليتين، انخفض مؤشر IFO لمناخ الأعمال بشكل غير متوقع، الى مستوى 92.3 نقطة بالمقارنة مع مستوى 93 نقطة المسجل في الشهر السابق. كما كانت الشركات أقل رضا إلى حد ما عن وضع الاعمال الحالي والتوقعات أكثر تشاؤما.

وفق التقرير فإنّ ارتفاع أسعار الطاقة ونقص الغاز الوشيك يسببان قلقاً كبيراً للاقتصاد الألماني. حيث أعلنت الحكومة الاتحادية مستوى الإنذار في خطة الطوارئ الخاصة بالغاز بسبب الانخفاض الحاد في إمدادات الغاز من روسيا. ويحذر الاقتصاديون من عواقب وخيمة على الاقتصاد الألماني في حالة توقفت إمدادات الغاز الروسي تمامًا.

في قطاع الصناعة، تراجع مؤشر مناخ الاعمال بدرجة كبيرة حيث سجل المؤشر في يونيو مستوى 0.3 نقطة متراجعا من مستوى

2.7 نقطة المسجل في الشهر السابق. وقد قيمت الشركات الوضع الحالي لأعمالها بشكل أقل إيجابية إلى حد ما، كما أنها اظهرت تشاؤماً بشكل ملحوظ بشأن النصف الثاني من العام. وبشكل خاص اظهرت شركات الصناعات الكيميائية على وجه الخصوص قلقاً متزايداً بسبب نقص امدادات الغاز.

على العكس من ذلك، تحسن مناخ الأعمال بشكل ملحوظ في قطاع الخدمات، اذ ارتفع المؤشر من مستوى 8.2 نقطة في الشهر الماضي الى مستوى 10.8 في شهر يونيو الجاري، وكان هذا بسبب التوقعات الأقل تشككًا بشكل ملحوظ، كما صنفت شركات القطاع الوضع الحالي لمستوي اعمالها بشكل أفضل، خصوصا قطاع الضيافة الذي يحقق اداءً جيداً خلال أشهر الصيف.

في تجارة التجزئة، انخفض مؤشر مناخ الأعمال بشكل ملحوظ من مستوى (10.7- نقطة) في شهر مايو الماضي الى مستوى (- 14.8 نقطة) خلال شهر يونيو. وكان تجار التجزئة أقل رضا عن الأعمال الحالية. بالإضافة الى تراجع توقعات الاعمال خلال الاشهر القادمة الى أدنى مستوى منذ شهر أبريل في العام 2020م.

في قطاع البناء، واصل مناخ الأعمال اتجاهه التصاعدي، حيث ارتفع المؤشر من مستوى (- 13.4 نقطة) في مايو الي (9.7- نقطة) في يونيو، كما قيمت الشركات وضع اعمالها الحالي بشكل أفضل. كما قامت بتصحيح توقعاتها للأعمال خلال الاشهر القادمة إلى الأعلى، وان ظلت هذة التوقعات متحفظة بدرجة كبيرة.

التضخّم وزيادة أسعار الفائدة

إلى جانب أزمة الغاز، يأتي التضخم وزيادة أسعار الفائدة المتوقع في منطقة اليورو وعواقب كورونا واختناقات العرض وحرب أوكرانيا من ضمن المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الألماني، وبالنظر إلى كل هذه المشاكل، فقد صنف الكثير من الاقتصاديين ان تراجع مناخ الاعمال في ألمانيا خلال شهر يونيو بأنه معتدل. ويخشى الاقتصاديون حدوث ركود في الشتاء إذا توقفت إمدادات الغاز الروسية او استمرت في مستوى ضعيف اقل من المعتاد. حيث يظهر خطر تقنين إمدادات الغاز وبالتالي توقف الإنتاج في الصناعة، والذي من الممكن أن تكون نتيجته ركود حاد. وقد يؤدي المزيد من التخفيض في إمدادات الغاز الروسي إلى تقنين الغاز في الصناعة مع عواقب وخيمة. كما أن الزيادات الهائلة في أسعار الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يمكن أن تؤدي

أيضًا إلى حدوث ركود. نتيجة لذلك، خفض Commerzbank توقعاته للنمو لألمانيا للعام الحالي 2022، إلى 1.5 في المئة فقط، كما خفض النمو المتوقع في العام المقبل 2023، من 2.5 إلى 1 في المئة. في حين حافظت الحكومة الاتحادية على توقعاتها للنمو الاقتصادي هذا العام عند 2.2 في المئة وعند 2.5 في المئة للعام القادم 2023. فيما يتوقع صندوق النقد الدولي أن يحقق الاقتصاد الألماني نموا هذا العام بنسبة 2.1 في المئة وبنسبة 2.7 في المئة العام القادم. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تتوقع من جانبها ان ينمو الناتج المحلي الإجمالي في المانيا هذا العام بنسبة 1.9 في المئة و1.7 في المئة العام 2023. أما البنك المركزي الألماني فتدور توقعاته للنمو عند 1.9 في المئة للعام 2022 و2.4 في المئة للعام 2023. أما معهد ifo للدراسات الاقتصادية يتوقع نمو الاقتصاد في المانيا للعام الجاري بنسبة 2.5 في المئة وللعام القادم بنسبة 3.7 في المئة.

ومع حلول العام 2022، والذي كان من المتوقع أن يتطور إلى عام مزدهر بسبب اقتراب نهاية جائحة كورونا، ذهبت توقعات معاهد البحوث الاقتصادية في البداية الى نمو اقتصادي يتراوح بين ثلاثة إلى أربعة في المئة للاقتصاد الألماني، وتوقّع اتحاد الصناعات الألمانية (BDI) نمواً بنسبة 3.5 في المئة. كما توقعت الحكومة الاتحادية نموًا بنسبة 3.6 في المئة، لكن الحرب الأوكرانية وما ارتبط بها من ارتفاع قياسي في التضخم ونقص الغاز وسلاسل التوريد المعطلة أوقف التفاؤل بشأن الاقتصاد فجأة، لذلك خفضت معاهد البحث الاقتصادي والحكومة والمنظمات الدولية توقعاتها واحدة تلو الأخرى مشيرة إلى خطر حدوث ركود في ظل ظروف معينة.

وكان الاقتصاد الألماني قد نجا بصعوبة من حدوث ركود في الربع الأول من العام الجاري حيث حقق نموا بواقع 0.3 في المئة فقط مقارنة بالربع الرابع من العام 2021. ومن المرجح أن يؤدي ارتفاع معدلات التضخم وسلاسل التوريد المعطلة وعمليات الإغلاق ضد فيروس كورونا في الصين إلى التأثير بشكل أكبر على الاقتصاد. بالإضافة إلى تراجع الاستهلاك الداخلي نتيجة الارتفاع الكبير في معدل التضخم وارتفاع الاسعار بشكل كبير والذي شمل الي جانب اسعار الطاقة اسعار المواد الغذائية والخدمات. وإذا لم يتحسن الوضع في الربع الثالث أيضًا، فقد تنزلق ألمانيا إلى ما يسمى "الركود الفني". ويتم استخدام هذا المصطلح عندما ينكمش الناتج المحلي الاجمالي لربعين متتاليين.

ومن المرجح أن يكون الركود الاقتصادي في أوروبا أكثر احتمالا حتى لو استمرت شحنات الغاز الروسي المنخفضة بالفعل في الوصول، حيث يستعد العديد من الاقتصاديين واستراتيجيي الاستثمار وكبار المصرفيين بالفعل لانكماش الاقتصاد الأوروبي هذا العام. ويُشار إلى عواقب حرب أوكرانيا والارتفاع الحاد في أسعار الطاقة والسلع بشكل متكرر كأسباب لحدوث هذا الركود. وذكر تقرير لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن "أوروبا هي الأكثر معاناة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للحرب". وأكد Mathias Cormann، الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "إن ارتفاع أسعار السلع الأساسية يضرب البلدان في جميع أنحاء العالم، مما يزيد من الضغط التضخمي، ويقلل الدخل الحقيقي والإنفاق، وبالتالي يبطئ التعافي". من جهته يعتبر رئيس مصرف Deutsche Bank، أكبر مصرف ألماني، Christian Sewing أن احتمال حدوث ركود عالمي أو أوروبي يبلغ نسبة 50 في المئة.

الشراكة من أجل البنية التحتية العالمية

استضافت ألمانيا قمة الدول الصناعية السبع الكبرى والتي تضم إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية كل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا واليابان وإيطاليا وكندا. وتناولت مواضيع القمة كيفية حماية الاقتصاد العالمي من الركود والحرب الروسية على أوكرانيا. وفي هذا الجانب تم مناقشة مقترحات أمريكية بفرض حظر على واردات الذهب من روسيا وكذلك وضع سقف دولي لسعر النفط الروسي. بالإضافة الى ذلك تم بحث سبل دعم الدول الفقيرة خصوصا في مجال البنية التحتية الأساسية. وقد أعلنت دول مجموعة السبع عن مبادرة استثمارية جديدة عبر إقرار برنامج بقيمة 600 مليار دولار لتمويل مشاريع البنية التحتية في البلدان النامية تحت عنوان "الشراكة من أجل البنية التحتية العالمية".

وستقدم الولايات المتحدة الامريكية وحدها نحو 200 مليار دولار فيما أعلنت أورسولا فون دير لاين، رئيسة المفوضية الأوروبية ان دول الاتحاد الأوروبي ستقدم 300 مليار دولار، بينما تعهد رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشدا بتقديم 65 مليار دولار. على ان هذا البرنامج سيمتد لخمس سنوات حتى العام 2027. وتأتي

هذه المبادرة من قبل الدول الصناعية السبع كرد من الدول الغربية الرأسمالية على مشروع الاستثمارات الضخمة من قبل الصين في الدول النامية المعروف باسم "طريق الحرير الجديد"، الذي بدأته الصين في العام 2013 والذي قامت من خلاله بتمويل العديد من مشاريع البنية التحتية في السنوات الأخيرة، وخاصة في البلدان الفقيرة. في آسيا وأفريقيا.

وستستهدف المبادرة البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. والهدف هو ضخ استثمارات في البنية التحتية التي تحتاجها الدول دون أن تمليها من الخارج، على أن تكون هذه "البنية التحتية عالية الجودة ومستدامة، وستلتزم المشاريع بمعايير عالية لضمان أن تكون هذه الاستثمارات مدفوعة اقتصاديًا وتجاريًا ولا تؤدي إلى ديون.

وتتهم الدول السبع الصناعية الصين بأنها تسعى في المقام الأول إلى تحقيق مصالحها الخاصة من خلال استثماراتها العالمية، مثل تأمين طرق التجارة والوصول إلى المواد الخام، وليس مصالح البلدان المتلقية. ووفقًا لمجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى، فإن تلك الدول التي ترغب في بناء موانئ وطرق وجسور من أجل تنميتها يجب ألا تعتمد بعد الآن على الاستثمارات الصينية. وتتركز مبادرة مجموعة السبع "الشراكة من أجل البنية التحتية العالمية"، بشكل واضح على إفريقيا. على أن تستفيد أيضًا دول جنوب شرق ووسط آسيا وأمريكا الوسطى.

ولا تمثل قيمة الاستثمارات المستهدفة والبالغة 600 مليار دولار مساعدات حكومية، بل إنها في الدرجة الأولى تمثل استثمارات من القطاع الخاص بتشجيع من حكومات الدول السبع. بالإضافة الى قروض وبدرجة أقل مساعدات واموال من الحكومات.

سوق العمل

انخفض عدد العاطلين عن العمل في شهر مايو بمقدار 50 ألفًا إلى 2260000 مقارنة بالشهر السابق كجزء من الانتعاش الربيعي المستمر. ويمثل هذا العدد من العاطلين اقل بحوالي 428 ألف شخص بالمقارنة بشهر مايو من العام الماضي، ونتيجة تراجع عدد العاطلين عن العمل انخفض معدل البطالة في شهر مايو بنسبة 0.1 نقطة مئوية إلى 4.9 في المئة، وبالتالي فهو أقل بمقدار نقطة مئوية واحدة عن معدل البطالة المسجل في مايو العام 2021. ومع ذلك، فإن الحرب الروسية ضد أوكرانيا واختناقات العرض تلقي بثقلها على الآفاق. من ناحية أخرى، ستستفيد قطاعات التجارة والخدمات من إنهاء القيود المتعلقة بكورونا. ففي إطار برنامج العمل بدوام مختصر بلغ عدد المسجلين الجدد في البرنامج خلال الفترة 24-1 مايو ما يقرب من 77 ألف شخص، وبحسب اخر البيانات النهائية الصادرة عن وكالة العمل الاتحادية فقد بلغ عدد من تلقوا مزايا واعانات العمل بدوام مختصر في شهر مارس الماضي حوالي 553 ألف موظف وعامل.

وبشكل عام يزداد النقص في العمال المهرة، اذ وبحسب دراسة حديثة، اتسعت الفجوة بين الوظائف الشاغرة والعاملين المتاحين أكثر ، اذ تزداد عدد الوظائف الشاغرة، وتقل اعداد الحرفيين العاطلين عن العمل. على سبيل المثال في العام 2021، ازدادت الحاجة إلى العمالة الماهرة في العديد من القطاعات، بينما اتجه العرض منها إلى الانخفاض. ومع الوقت يزداد الطلب على الحرفيين الحاصلين على تدريب مهني مكتمل وبالذات التخصصات الأكثر ندرة. ووفقًا للدراسة، فإن نقص العمالة الماهرة في قطاع البناء حرج بشكل خاص. كما كان هناك نقص في الحرفيين والعمال المهرة في مجالات الصحة والتدفئة وتكنولوجيا تكييف الهواء. وبالتالي يمكن أن يؤدي النقص في العمال المهرة إلى إبطاء تحول المناخ والطاقة في ألمانيا، سواء كان الأمر يتعلق بتركيب الأنظمة الكهروضوئية والمضخات الحرارية أو تجديد المباني بكفاءة في استخدام الطاقة. ولا يقتصر النقص في العمالة الماهرة على المهن الحرفية، بل يوجد نقص في العمالة المؤهلة في مهن التمريض وفي قطاع التعليم.

البدائل المتاحة

أعلنت شركة غازبروم الروسية عن خفض كميات الغاز الطبيعي الى المانيا عبر خط (نورد ستريم 1) بنسبة 60 في المئة، حيث سيتم ضخ ما يقرب من 65 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي يوميا عن طريق الانبوب بدلا عن 167 مليون متر مكعب المعتادة. وقد بررت شركة الغاز الروسية هذا الخفض بسبب اجراءات الصيانة الدورية وكذلك نتيجة تأخر شركة سيمنز الألمانية في تسليم عدد من مضخات الغاز التي سُلمت لها للصيانة والإصلاح قبل فترة. من جهتها أعلنت شركة سيمنز للطاقة، أنها سلمت توربينات غازية لمحطة ضغط نورد ستريم 1 في روسيا في عام 2009. من أجل الحفاظ على تشغيل خط الأنابيب، وأنه من الضروري إصلاح

هذه التوربينات بانتظام. وبحسب الشركة فإنه ولأسباب فنية، لا يمكن القيام بأعمال الاصلاح والصيانة لهذه التوربينات إلا في مونتريال في كندا. وأنه نظرًا للعقوبات التي فرضتها كندا، فإن شركة Siemens Energy غير قادرة حاليًا على توصيل توربينات الغاز المجددة لشركة غاز بروم. المستشار الالماني أولاف شولتز عبّر عن عدم ثقته بأن هذا هو السبب الوحيد أو الاساسي لخفض الشركة الروسية لإمدادات الغاز الطبيعي خصوصا أن هنالك خطوط انابيب أخرى تصل روسيا بألمانيا بإمكان الشركة الروسية استخدامها للوفاء بالتزاماتها لألمانيا. كما أن حقيقة أن روسيا اوقفت بالفعل امدادات الغاز الطبيعي لبعض الدول الاوروبية مثل بولندا وبلغاريا وهولندا والدنمارك يضع شكوك كبيرة حول المبررات التي قدمتها شركة غازبروم لخفض كمية الغاز الطبيعي الواصل الى المانيا.

وتحت هذه الظروف من غير الواضح إلى متى سيستمر خفض امدادات الغاز الروسي الى المانيا وهو ما يطرح مخاطر عديدة اهمها عدم التمكن من ملء خزانات الغاز الطبيعي التي يجب ان يتم ملئها بنسبة 90 في المئة على الاقل قبل موسم الشتاء بينما يبلغ مستوى الملء حاليا نحو 57 في المئة فقط. هذا بالإضافة الي انه ومع مخزون بنسبة 90 في المئة من الغاز يجب ان تكون امدادات الغاز اليومية في مستواها الطبيعي والمعتاد، وهو ما يعتبره المسؤولون الالمان، وفي ضوء السياسة الروسية الحالية غير مؤكد في الوقت الحاضر.

انعقاد الملتقى العربي – الألماني في برلين:
شراكة استراتيجية في ضوء التطورات والأزمات العالمية

استضافت العاصمة الألمانية برلين، أعمال الملتقى الاقتصادي العربي الألماني الخامس والعشرون، بحضور واسع من رجال الأعمال والخبراء والمهتمين بالعلاقات العربية الألمانية.

وألقى في الجلسة الافتتاحية أمين عام الغرفة العربية – الألمانية عبد العزيز المخلافي، كلمة رحب فيها بمعالي الوزيرة نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة المصرية ضيفة شرف الملتقى والمشاركين والحاضرين، مؤكداً على أهمية الملتقى الاقتصادي في تعزيز الشراكة الاقتصادية العربية خلال الخمس والعشرون عاماً الماضية والذي تحول إلى أحد ثوابت العلاقات الاقتصادية العربية الألمانية وتأكيداً على استدامة عمل الغرفة.

شدد رئيس الغرفة العربية الألمانية الوزير الاتحادي السابق الدكتور بيتر رامزاور، خلال كلمته في الملتقى على التطور الكبير للعلاقات الاقتصادية العربية الألمانية ومن أبرز هذه التطورات توقيع اتفاقية بين شركة سيمنز ومصر لإنشاء وتحديث خطوط السكك الحديدة والتي تعتبر أكبر اتفاقية للشركة منذ إنشائها قبل 175 عاماً، هذا بالإضافة إلى التعاون المتميز بين الدول العربية وألمانيا في مجال الطاقة بشكل عام والطاقة المتجددة بشكل خاص، والذي يكتسب أهمية متزايدة على ضوء التطورات الجارية في أوكرانيا وأزمة الطاقة الناتجة عنها.

نيفين جامع

بدورها أكدت وزيرة التجارة والصناعة المصرية نيفين جامع في كلمتها على عمق العلاقات المصرية الألمانية والتي يتم الاحتفال هذا العام بالذكرى السبعين لها، إضافةً الى النقلة النوعية في العلاقات بين البلدين منذ زيارة الرئيس عبد الفتاح السيسي الى ألمانيا عام 2015، خصوصا أن مصر تشهد تحولات اقتصادية كبيرة في مجال الصناعة والاستثمار، حيث إلى جانب التقدم الكبير الذي تحقق في مجال البنية التحتية الاساسية تم تطوير قوانين الاستثمار لتسهيل الاستثمارات الاجنبية في مصر.

مصطفى أديب

وأشار سفير الجمهورية اللبنانية وعميد السلك الدبلوماسي العربي الدكتور مصطفى أديب في كلمته إلى أهمية الملتقى الاقتصادي العربي الالماني الاقتصادي وباقي الفعاليات التي تنظمها غرفة التجارة العربية الالمانية في تعزيز الشراكة الاقتصادية العربية الالمانية. كما نوه إلى السمعة الجيدة التي تتمتع بها المنتجات الألمانية في العالم العربي، مؤكداً على أن العلاقات الاقتصادية العربية الألمانية هي أكبر من مجرد تبادل للسلع، حيث تشمل أيضا نقلة تكنولوجيا والمعرفة الألمانية إلى الدول العربية. داعيا الشركات الألمانية إلى الاستثمار والعمل المباشر في الدول العربية حيث يبلغ سكان العالم العربي أكثر من 400 مليون نسمة، الجزء الأكبر منهم من فئة الشباب، هذا إلى جانب الموقع الاستراتيجي للدول العربية.

فولكا تراير

وتناول الرئيس التنفيذي لاتحاد غرف التجارة والصناعة الالمانية الدكتور فولكا تراير في كلمته، التحديات التي فرضتها جائحة كورونا، إلى جانب الحرب في أوكرانيا والتحديات الإضافية في مجال سلاسل التوريد وإمدادات الطاقة والتي تستدعي أيضا مزيدا من التعاون المشترك بين الدول العربية وألمانيا.

اتفاقية تعاون

وعقب الحفل الافتتاحي تم توقيع اتفاقية تعاون بين وزارة التجارة والصناعة المصرية والغرفة العربية الألمانية، والتي وقعها عن الجانب المصري الوزيرة نيفين جامع وعن الغرفة الأمين العام عبد العزيز المخلافي.

لقاء الوزيرة نيفين جامع

وفي إطار الملتقى عقد لقاء خاص بين رؤساء وممثلي الغرف العربية، مع وزيرة التجارة والصناعة المصرية نيفين جامع.

وتحدثت الوزيرة جامع عن فرص ومناخ الاستثمار في مصر والتشريعات الحديثة التي أقرتها الحكومة لتسهيل عملية الاستثمار وتسريعها. وأكّدت على أهميّة الاتفاقيات التي جرى توقيعها مؤخرا بين مصر والامارات والأردن، والتي تشمل العديد من القطاعات الحيوية، وتهدف إلى تنفيذ مشاريع استراتيجية ستستفيد منها الأطراف الثلاثة الموقعة على الاتفاقيات. لافتة إلى أنّ هذه الاتفاقيات ستتوسع في المستقبل لتشمل بلدان عربية أخرى. وتطرقت إلى الدور البارز الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في هذا المجال.

كذلك جرى التطرّق خلال اللقاء إلى المعوقات التي تعترض تطوير وتعظيم حركة التجارة والاستثمار بين البلدان العربية، وفي طليعتها حرية تنقل رجال الأعمال والمستثمرين العرب، وكذلك حرية تنقل رؤوس الأموال، بالإضافة إلى الحماية السلعية التي تنتهجها العديد من البلدان العربية. وجرى التشديد على أهمية وضع واعتماد استراتيجية عربية للربط البحري واللوجستي. كما تم الاتفاق خلال اللقاء على أن يقوم اتحاد الغرف العربية بإعداد ورقة عمل تكون بمثابة استراتيجية لتفعيل العمل العربي المشترك في ضوء التطورات

العالمية التي تحتّم الاستفادة من القدرات والموارد التي تتمتع بها البلدان العربية، الأمر الذي يساهم في تحقيق التكامل التجاري والزراعي والصناعي والاستثماري.

وجرى الاتفاق على أن يتم تقديم ورقة العمل إلى معالي الوزيرة نيفين جامع بصفتها رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدورة، كي يصار إلى مناقشتها من جانب وزراء الاقتصاد والتجارة والصناعة العرب خلال اجتماعات المجلس، ومن ثم رفعها من جانب اتحاد الغرف العربية إلى القادة والرؤساء والملوك العرب، في اجتماعات القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية المزمع عقدها في موريتانيا خلال شهر يناير (كانون الثاني) 2023.

جلسات عمل

وتناولت جلسات عمل المنتدى، مواضيع عدة منها النقل والدعم اللوجيستي، التنمية وتدوير النفايات، الثورة الصناعية الرابعة، إمكانية التمويل والاستثمار، الامن الغذائي، مستقبل الاعمال بعد جائحة كورونا. هذا بالإضافة إلى جلسة عامة بحضور عدد من السفراء العرب وممثلين عن وزارات الخارجية والاقتصاد لمناقشة أفاق العلاقات العربية الألمانية.

القمة المصرفية العربية الدولية 2022

دعا أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، خلال مشاركته في فعاليات القمة المصرفية العربية الدولية 2022، دول الاتحاد الأوروبي وجمهورية ألمانيا الاتحادية، إلى انتهاج سياسة جديدة مع العالم العربي ومن ضمنها جمهورية مصر العربية، عبر توجيه الاهتمام أكثر إلى منطقتنا العربية بدل حصر اهتماماتها ببلدان محددة، خصوصا في ظل الأحداث التي عصفت بالعالم وليس آخرها الحرب الروسية – الأوكرانية، مما يحتّم على البلدان الأوروبية تعزيز وتمتين وتقوية علاقاتها الاقتصادية مع

العالم العربي، ورفع مستوى وحجم التعاون إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية، وذلك من خلال تعظيم الشراكة في مجال التكنولوجيا، وكذلك تعزيز الاستثمارات في مجال الصناعات الغذائية والزراعية، مما يساهم في تحقيق المنفعة للجانبين.

ونوّه حنفي بانعقاد الفعالية في مدينة فرانكفورت "التي تعتبر مركز المال والأعمال في ألمانيا، ومقرّا للبنك المركزي الأوروبي وللبنك الاتحادي الألماني".

وحظيت الفعالية التي نظمها اتحاد المصارف العربية خلال الفترة 21–20 حزيران (يونيو)، في مدينة فرانكفورت في جمهورية ألمانيا الاتحادية، بحضور وزير المالية الألماني كريستيان ليندنر، ووزيرة التخطيط في جمهورية مصر العربية الدكتورة هالة السعيد، ورئيس اتحاد المصارف العربية محمد الاتربي، بالإضافة إلى شخصيات رسمية ومالية واقتصادية من البلدان العربية والأجنبية.

وشدد حنفي على أنّ "التحديات العالمية الحالية تمثّل لحظة حاسمة في إعادة تشكيل النظام الجيوسياسي، حيث أنّ تمزق العلاقات الدولية سيكون له تداعيات عميقة على أوروبا والعالم، بدليل أنّ هناك توازن قوى عالمي جديد في طور التكوين".

وأوضح أنّ "الحرب في أوكرانيا والعقوبات المرتبطة بها، أدّت إلى ارتفاع حاد في أسعار السلع الأساسية، مما سيزيد من التحديات التي تواجه الدول العربية، ولا سيما الدول المستوردة للنفط في المنطقة، بعدما سجل سعر برميل النفط العالمي قفزات هائلة، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 14 في المئة، بعد أن وصلت إلى مستويات قياسية في عام 2021. في حين سيظل التضخم مرتفعًا في المنطقة في العام الحالي عند 14 في المئة. علاوة على ذلك، يمكن توقع ارتفاع تكاليف الشحن بشكل أكبر، بما في ذلك الشحن البري والبحري والجوي".

وقال: "لقد قلب الوباء حياتنا واقتصاداتنا رأساً على عقب ولم ينته بعد. كما أنّ الحرب في أوروبا تبعث بصدمات في جميع أنحاء العالم، وهذه الأزمات المزدوجة تزداد تعقيدًا بسبب خطر متزايد آخر وهو تجزئة الاقتصاد العالمي إلى تكتلات جيوسياسية ذات معايير تجارية وتكنولوجية مختلفة، مما سيترتب على ذلك تكاليف تعديل مؤلمة، بحيث ستتكسر سلاسل التوريد والبحث والتطوير وشبكات الإنتاج وستحتاج إلى إعادة بنائها، وهو ما سيحد أيضًا من القدرة على مواجهة التحديات العالمية الأخرى، مثل التهديد الوجودي لتغير المناخ".

واعتبر حنفي أنّ "احتواء التضخم يمثل أولوية رئيسية، على الرغم من حالات التعافي الهشة. ومن أجل مواجهة تحدي التضخم، يتعين على البنوك المركزية التصرف بشكل حاسم، وإبقاء إصبعها على نبض الاقتصاد وتعديل السياسة بشكل مناسب. ومن الضروري أيضًا أن تتصدى البلدان لمخاطر الأمن الغذائي وأن تخفف من تأثير ارتفاع الأسعار الدولية على الفقراء. أما بالنسبة للبلدان ذات الديون المرتفعة، فينبغي أن تكون هذه التدابير مصحوبة بتدابير موازنة، على سبيل المثال، خفض الإنفاق غير الضروري، وتعزيز العدالة الضريبية الإضافية لحماية القدرة على تحمل الديون في ظل الحيز المالي المحدود".

وشدد على أنّ "التحديات التي يواجهها العالم اليوم، تحتّم وجوب المضي قدما في الإصلاحات الهيكلية، والتي ستساعد البلدان على تحمل صدمات الاقتصاد الكلي في المستقبل وتسريع الانتعاش، ومن أجل ذلك لا بدّ من انتهاج التدابير التي تعزز كفاءة الإنفاق الحكومي وتحصيل الإيرادات، من خلال تعزيز الرقمنة وتقوية نشاط القطاع الخاص وتقوية شبكات الأمان الاجتماعي".

اتحاد الغرف الخليجية يعقد دورته 58 في عمان: زيادة الاستثمار في الزراعة والصناعات الغذائية

التقى رؤساء اتحادات غرف دول مجلس التعاون الخليجي، على هامش انعقاد مجلس إدارة الاتحاد بدورته (58) في سلطنة عمان، أمين عام دول مجلس التعاون الخليجي الدكتور نايف الحجرف، إذ تم التطرق لعدد من المواضيع ذات الصلة بالقطاع الخاص الخليجي والتي تعزز سبل أواصر التعاون بينها، وأهمها إصدار دليل موحد لمواطني دول المجلس للاستثمار في دول المجلس يتضمن شروطاً وإجراءات خاصة لعملية الاستيراد والتصدير بين دول المجلس، ودور القطاع الخاص الخليجي في البحث عن موارد بديلة للمنتجات الأساسية (القمح – الزيوت)، في ظل الأزمة الغذائية المتوقعة نتيجة الصراع العسكري الروسي – الأوكراني.

وتطرق اللقاء مع الحجرف إلى تأثيرات التضخم الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، والأوضاع المتوترة عالمياً وانعكاساتها على النشاط الاقتصادي والتجاري بين دول المجلس، وضرورة اتخاذ سياسات اقتصادية متناسقة لمواجهتها، وتمت مناقشة ضرورة إبرام اتفاقية التجارة الحرة بين دول المجلس والهند، خصوصاً في ظل الأزمة الغذائية الحالية التي يشهدها العالم. وأكدت الأمانة العامة لاتحاد الغرف الخليجية أهمية توجيه الدعم لتشجيع القطاع الخاص الخليجي على زيادة الاستثمار في الزراعة والصناعات الغذائية، إذ أبدى المشاركون في الاجتماع استعدادهم وترحيبهم الكبير في بذل سبل التعاون مع القطاع الخاص الخليجي، والسعي لإقامة الوحدة الخليجية المنشودة بحلول عام 2025.

وتضمن اجتماع مجلس اتحاد الغرف الخليجية، عرض مسودة مقترح النظام الأساسي الجديد للاتحاد، واستعراض مخرجات اللقاء التشاوري الدوري بين وزراء التجارة الخليجيين. واعتمد المجلس التقرير السنوي الذي تضمن الحصاد الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، من خلال معرفة الأداء المتوقع حول ملامح وآفاق الأداء الاقتصادي من 2020 إلى 2023، والدراسات والتقارير الاقتصادية التي تطرقت إلى الآثار المستقبلية المتوقعة لجائحة كورونا على القطاع الخاص الخليجي، وتعزيز علاقة الأمانة العامة للاتحاد مع المنظمات والهيئات والمؤسسات والمراكز الخليجية، من خلال عقد الفعاليات الاقتصادية.

عجلان العجلان: فرص واسعة للشراكة بين السعودية وتايلند

عقد في بانكوك عاصمة تايلند، فعاليات ملتقى الأعمال السعودي التايلندي بتنظيم من "غرفة الرياض" وبحضور نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية التايلندي دون براموديناي، وذلك لبحث سبل تنمية العلاقة التجارية والاستثمارية بين البلدين، والعمل على إثراء التبادل التجاري من خلال مخرجات الملتقى.

ونوّه وزير تجارة تايلاند جو لين، إلى أنّ ملتقى الأعمال السعودي يعد انطلاقة قوية لدعم نمو التجارة بين الدولتين وتحقيق الهدف المطلوب بشكل أسرع.

من ناحيته، أكّد رئيس اتحاد الغرف السعودية ورئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالرياض عجلان بن عبد العزيز العجلان، أنّ "ما تشهده السعودية من حراك وتطور ونمو اقتصادي وتنموي غير مسبوق عبر مسارات رؤية 2030 التي تحظى برعاية واهتمام خادم الحرمين الشريفين وولي العهد، جعلت الاقتصاد السعودي محل اهتمام كبير من قطاعات الأعمال بالدول الشقيقة والصديقة والتطلعات كبيرة لعقد شراكات استثمارية". وأشار إلى

"وجود فرص واسعة للشراكة مع تايلاند في العديد من المجالات التجارية والصناعية والتقنية والخدمية والسياحية والزراعية".

ويهدف «ملتقى الأعمال السعودي التايلندي» لإتاحة الفرصة لقطاعي الأعمال في البلدين بمناقشة كيفية العمل المشترك وسبل تعزيز حجم التعاون التجاري والتعريف بالفرص الاستثمارية المشتركة بين قطاعي الأعمال في البلدين.

إبراهيم العربي: استثمارات ألمانيا في مصر تتجاوز 7.1 مليار دولار

أشار رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية إبراهيم العربي، إلى أنّ "حجم التجارة البينية بين مصر وألمانيا بلغ نحو 6.05 مليار دولار في عام 2021 مقارنة بـ5.573 مليار دولار في عام 2020".

ولفت العربي إلى أنّ "عمق العلاقات الاقتصادية بين مصر وألمانيا التي تمتد إلى سبعين عاما من التعاون كان وراء الاهتمام المستمر لاقتناص كافة فرص تنمية الشراكة الاقتصادية"، موضحا أنّ "عدد الشركات الألمانية العاملة في مصر يصل إلى حوالي 1.180 شركة بإجمالي استثمارات 7.1 مليار دولار في قطاعات الطاقة والسكة الحديد والصناعة والسياحة".

وشد على أنّ "ألمانيا تعدّ شريكا رئيسيا في ثورة تطوير البنية التحتية في مصر، حيث تقوم الشركات الألمانية بتنفيذ مشروعات بقيمة 33 مليار دولار في قطاعي الطاقة والسكة الحديد، بالإضافة إلى توقيع الحكومة المصرية عقد إدارة منظومة السكة الحديد الجديدة مع هيئة السكة الحديد الألمانية لمدة 15 عاما".

وبحسب تقرير أعدته مجموعة تينك تانك إيجيبت للأبحاث والاستشارات الاقتصادية عن العلاقات التجارية والميزان التجاري المشترك، فإنّ مصر تحتل المركز الـ59 ضمن قائمة أكبر الاقتصادات تصديرا في العالم.

سمير ناس يبحث فرص الشراكة والتعاون الاقتصادي مع تايلند

أكد رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، سمير عبدالله ناس، على اعتزازه وتقديره بالعلاقات الثنائية والاقتصادية المتميزة التي تجمع مملكة البحرين بمملكة تايلند، مؤكداً تطلع الغرفة لزيادة آفاق التجارة البينية بين البلدين من خلال إقامة المشاريع المشتركة والتشجيع على زيادة حجم التبادل التجاري وتبادل الزيارات بين الوفود الاقتصادية، لاسيما في ظل المقومات والفرص الاستثمارية الواعدة بين البلدين الصديقين.

وشدد خلال استقباله ببيت التجار سفير تايلند لدى البحرين، بياباك سريشاروين، على أنّ "الغرفة كممثل للقطاع الخاص على اتم الاستعداد لبحث فرص الشراكة والتعاون التجاري مع مملكة تايلند واستقطاب الاستثمارات وتبادل الخبرات بهدف تحقيق مزيد من المكاسب للقطاع الخاص والاقتصاد الوطني"، لافتا إلى "رغبة غرفة البحرين في تنمية العلاقات الثنائية وبخاصة في الجوانب الاقتصادية والاستثمارية والتجارية والسياحية بما يخدم الأهداف والتطلعات المشتركة، في ظل ما يتمتع به البلدان من الفرص الواعدة والمقومات والإمكانيات المتعددة في مختلف القطاعات".

من جانبه أكّد سفير تايلند بياباك سريشاروين، دعمه لكافة الجهود

التي من شأنها أن تعزز التبادل التجاري بين البلدين وتشجيع رجال الأعمال التايلنديين للتواصل مع نظرائهم في مملكة البحرين والاستفادة من الفرص المتاحة في كلا البلدين، بما يسهم في الارتقاء بالعلاقات إلى أعلى المستويات، ويعود بالخير والمنفعة على البلدين والشعبين.

مصر تستهدف نموا 5.5 في المئة

أشارت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية هالة السعيد، إلى أنّ "مصر تستهدف نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 5.5 في المئة في السنة المالية 2022 – 2023 التي بدأت في الأول من شهر يوليو (تموز) الحالي".

وبلغ معدل نمو الاقتصاد المصري 6.2 في المائة في السنة المالية 2021 – 2022 التي انتهت في 30 يونيو (حزيران) الماضي.

ووقع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي قانون ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2022 – 2023 والتي تبدأ في الأول من يوليو (تموز)، وبحسب الرئاسة المصرية فقد تراجع العجز الكلي للموازنة إلى 6.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2021 – 2022، انخفاضاً من 6.8 في المئة في السنة السابقة.

وحققت مصر فائضاً أولياً بالموازنة بلغ 1.3 في المئة من الناتج الإجمالي عند 97 مليار جنيه، فيما انخفضت تكاليف خدمة الدين

إلى 32.8 في المئة من الموازنة العامة، مقابل 35.8 في المئة في السنة المالية 2020 – 2021. وسجل معدل نمو الإيرادات نحو 20 في المئة في حين بلغ معدل نمو المصاريف حوالي 15 في المئة. وتبدأ السنة المالية لمصر في أول يوليو (تموز) وتنتهي في 30 يونيو (حزيران).

نمو الناتج المحلّي الإجمالي في الأردن 2.5 في المئة

أصدرت دائرة الإحصاءات العامة في الأردن، النتائج الأولية للتقديرات الربعية للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة للربع الأول من عام 2022، حيث أظهرت النتائج نمواً بلغت نسبته 2.5 في المئة خلال الربع الأول من عام 2022 مقارنة بالربع الأول من عام 2021.

وبحسب التقديرات الأولية فقد حققت القطاعات الاقتصادية نمواً خلال الربع الأول من عام 2022 مقارنة بالربع الأول من عام 2021، حيث حقق قطاع الفنادق والمطاعم أعلى معدل نمو خلال هذه الفترة بلغت نسبته 6.8 في المئة مساهمًا بمقدار 0.08 نقطة مئوية من معدل النمو المتحقق، ثم قطاع الانشاءات بنسبه بلغت 5.3 في المئة وساهم بما مقداره 0.12 نقطة مئوية، تلاه قطاع الصناعات الاستخراجية بنسبة 5.1 في المئة مساهمًا بمقدار 0.12 نقطة مئوية، ثم قطاع المالية والتامين وخدمات الأعمال

بنسبة 4.3 في المئة وساهم بما مقدراه 0.34 نقطة مئوية من معدل النمو المتحقق.

ارتفاع أسعار النفط يسهل إرجاء الإصلاحات الضرورية في الكويت

أظهر تقرير صادر عن وحدة "إيكونوميست إنتلجنس"، أن التعديلات المحدودة على مسودة الميزانية العامة للكويت 2022/2023، والتي أقرّتها أخيراً لجنة الميزانيات والحساب الختامي في مجلس الأمة، تبيّن بأن الفائض الناتج عن ارتفاع أسعار النفط يُسهّل المزيد من الإرجاء للإصلاحات الضرورية التي تواجه عقبات إضافية على المدى القريب، نتيجة حالة الشلل السياسي في البلاد.

ووفق "ايكونوميست" يشكّل النفط 90 في المئة من إيرادات الحكومة في ظل الإخفاق المستمر بتطبيق الإصلاحات على الموازنة وتوسيع قاعدة الإيرادات، ما يجعل الدخل معتمداً إلى حد كبير على تقلبات أسعار النفط العالمية. وتلحظ الميزانية المعدّلة الارتفاع الحاد في أسعار النفط منذ نشر مشروع الميزانية السابق في يناير (كانون الثاني) الماضي، وذلك برفعها السعر المفترض للبرميل من 65 إلى 80 دولاراً، ما سيزيد الإيرادات المفترضة بنسبة 25 في المئة لتصل إلى 23.4 مليار دينار (76.3 مليار دولار)، الأمر الذي سيولّد فائضاً متواضعاً يبلغ 300 مليون دينار.

وبيّنت الوحدة أن العنصر الأبرز في مشروع الميزانية هو الجمود النسبي مقارنة بالسنوات السابقة، إذ إن رواتب القطاع العام تمتص

55 في المئة من النفقات بينما يمتص الدعم 19 في المئة منها، مبينة أن هذا يعكس إخفاق الحكومة – حتى في أعقاب أزمة الموازنة الحادة التي نجمت عن انهيار أسعار النفط عام 2020 – في اتخاذ إجراءات تقشفية لتحسين استدامة الموازنة في المدى الطويل.

قطاع السياحة في تونس يحقق نموا 104 في المئة

كشف المدير العام للديوان الوطني للسياحة التونسية نزار سليمان، عن توافد أكثر من مليوني سائح أجنبي إلى تونس خلال النصف الأول من السنة الحالية، وهو ما يمثل زيادة مقدرة بنسبة 104 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية.

وتوقع سليمان أن يصل عدد السياح الوافدين إلى تونس خلال الموسم السياحي الحالي إلى أكثر من 4.75 ملايين سائح، أي بزيادة تفوق 100 في المئة مقارنة مع سنة 2021، غير أن هذه التوقعات بعيدة عن توقعات سابقة تحدثت عن استقبال ما بين 5 و7 ملايين سائح.

وسجلت العائدات المالية المتأتية من القطاع السياحي ارتفاعاً بنسبة 54.2 في المئة، لتبلغ نحو 1.234 مليار دينار تونسي (398 مليون دولار) خلال النصف الأول من سنة 2022 مقابل 0.8 مليار دينار، في الفترة نفسها من السنة الماضية.

وتعول الوجهة السياحية التونسية على الأسواق الأوروبية التي تعد أسواقاً تقليدية بالنسبة لتونس، وحتى نهاية شهر يونيو (حزيران)

الماضي، استقبلت المنشآت السياحية التونسية أكثر من 302 ألف سائح فرنسي، وحوالي 57 ألف سائح ألماني وما يزيد بقليل عن 29 ألف سائح من السوق التشيكية.

ارتفاع الناتج المحلّي الإجمالي في قطر 33.4 في المئة

أظهرت تقديراتُ جهاز الإحصاء والتخطيط في قطر، ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 33.4 في المئة خلال الربع الأوّل من عام 2022 مقارنةً بتقديرات الربع الأول لعام2021 . في حين ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الربعي خلال الربع الأوّل لعام 2022 بنسبة 2.5 في المئة، مقارنةً بتقديرات الربع الأول عام 2021.

وانخفضَ إجمالي القيمة المضافة لأنشطة التعدين واستغلال المحاجر بالأسعار الثابتة بنسبة 1.7 في المئة خلال الربع الأول من عام 2022 عند مقارنتها بالربع المماثل له في عام 2021. بينما ارتفعَ إجمالي القيمة المضافة للأنشطة غير التعدينية بنسبة 5.2 في المئة خلال الربع الأول لعام 2022 عند مقارنتها بالربع المماثل له في عام 2021.

وبلغت تقديراتُ الناتج المحلي الإجمالي ربع السنوي بالأسعار الجارية حوالي (197.74 مليار ريال) في الربع الأول من عام 2022، مقارنةً بتقديرات الربع الأول التي تم مراجعتها لعام2021 والبالغة (148.28 مليار ريال) ونتج عن ذلك ارتفاع بنسبة 33.4

في المئة. وبالمقارنة مع التقديرات التي تم مراجعتُها للربع الرابع لعام 2021 والبالغة (174.65 مليار ريال)، كان هنالك ارتفاع للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 13.2 في المئة.

صندوق النقد يحذّر من مخاطر الركود الاقتصادي العالمي

حذّرت مديرة صندوق النقد الدولي، كريستالينا جورجيفا، من أنّ توقعات الاقتصاد العالمي "ساءت كثيرا" منذ أبريل (نيسان) الماضي، مشيرة إلى أنه لا يمكن استبعاد إمكانية حدوث ركود عالمي في العام المقبل في ظل المخاطر الضخمة القائمة.

ولفتت جورجيفا، إلى أنّ "الصندوق سيخفض خلال الأسابيع المقبلة توقعاته لنمو نسبته 3.6 في المئة في الاقتصاد العالمي لثالث مرة هذا العام".

ومن المتوقع أن ينشر صندوق النقد الدولي توقعاته المحدّثة لعامي 2022 و2023 في أواخر يوليو (تموز) الحالي بعد أن قلص توقعه بنسبة تقترب من 1 في المئة في أبريل. في حين كان الاقتصاد العالمي، حقق نموا في عام 2021 معدله 6.1 في المئة.

وأكّد جورجيفا أنّ "التوقعات منذ آخر تحديث في أبريل أصبحت قاتمة بشكل كبير"، مشيرة إلى "انتشار أكبر للتضخم على مستوى العالم، ومزيد من الزيادات الكبيرة في أسعار الفائدة، وتباطؤ النمو الاقتصادي في الصين، والعقوبات المتصاعدة المتعلقة بالحرب

الروسية في أوكرانيا"، موضحة أنّ "البيانات الاقتصادية الأخيرة أظهرت أن بعض الاقتصادات الكبيرة، بما في ذلك اقتصادات الصين وروسيا، قد انكمشت في الربع الثاني، ومن هذا المنطلق فإنّ المخاطر ربما تكون أعلى في عام 2023، بينما سيكون عام 2022 صعبا، لكن ربما يكون عام 2023 أكثر صعوبة، ومخاطر الركود تزيد في عام 2023".

تثبيت التصنيف السيادي للإمارات مع نظرة مستقبلية مستقرة

ثبتت وكالة "كابيتال إنتليجنس" التصنيف السيادي طويل الأجل للعملات الأجنبية والعملات المحلية لدولة الإمارات عند «AA-».

كما ثبتت أيضاً التصنيف السيادي قصير الأجل للعملات الأجنبية والعملات المحلية عند «A1+» مع نظرة مستقبلية مستقرة.

ونوّهت الوكالة إلى أن تثبيت تصنيفها السيادي للإمارات، يعكس قوة الأرصدة المالية والخارجية الموحّدة، متوقعة بقاء هذه الأرصدة قوية طوال الفترة التي يُغطيها التصنيف. مبينة أنّ الإمارات راغبة بدعم المؤسسات الاتحادية، في حال حدوث متاعب مالية، وهو أمر غير مُرجّح. ووفق التقرير فإنّ البيئة السياسية الداخلية المُستقرة، وارتفاع نصيب الفرد الواحد في الدولة من ناتجها المحلي الإجمالي، والجهود المستمرة من أجل تنويع الاقتصاد وتحسين هيكل الميزانية الموحّدة، كلها عوامل دعمت التصنيف القوي للإمارات.

وأعربت المؤسسة عن توقعاتها ببقاء الأرصدة الخارجية للإمارات قوية، مدعومة في ذلك من جانب أبوظبي. وتوقعت المؤسسة في تقريرها أن يظل الحساب الجاري للإمارات، في حالة فائض

مرتفع، بحيث تبلغ نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي 18.5 في المئة في 2022، ثم 14.7 في المئة في 2023، بالمقارنة مع 11.7 في المئة في 2021. وبيّنت «كابيتال إنتليجينس» أن هذا الارتفاع المتوقّع يُعزى بالأساس إلى الارتفاع في أسعار النفط وتعافي إيرادات قطاع السياحة بعد التخفيف التدريجي في القيود التي كانت مفروضة على السفر في مختلف دول العالم بسبب تفشي جائحة كورونا.

ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان

أظهرت نتائج الإصدار الخامس عشر من النشرة الإحصائية للاستثمار الأجنبي في سلطنة عمان تناميًا لافتًا في حجم الاستثمار الأجنبي بشقيه المباشر وغير المباشر.

وبيّنت النتائج ارتفاع إجمالي الاستثمارات الأجنبية بنهاية عام 2020 بنسبة 6 في المئة ليبلغ 22 مليارًا و244 مليونًا و500 ألف ريال عماني مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019 حيث بلغ 20 مليارًا و983 مليونًا و200 ألف ريال عماني

وتضمنت النشرة بيانات تفصيلية عن الاستثمار الأجنبي في سلطنة عمان حسب نوع الاستثمار كالاستثمار الأجنبي المباشر، واستثمارات المحافظ والاستثمارات الأجنبية الأخرى مصنفة حسب النشاط الاقتصادي وبلد المنشأ بالإضافة إلى بيانات حول الاستثمار العماني في الخارج. وأظهرت النتائج ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان بنهاية عام 2020 بنسبة 9.2 في المئة ليبلغ 15 مليارًا و761 مليونًا و900 ألف ريال عماني مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019 حيث بلغ 14

مليارًا و432 مليونًا و100 ألف ريال عماني، مشكلًا ما نسبته 70.9 في المئة من إجمالي الاستثمار الأجنبي، وشكّل الاستثمار الأجنبي ما نسبته 78.2 في المئة من إجمالي الناتج المحلي 2020، في حين يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر ما نسبته 55.4 في المئة من إجمالي الناتج المحلي.

لبنان يتبوأ الصدارة الإقليمية في غلاء المعيشة

اقترب لبنان، بفارق 6 مراتب فقط، من الحلول في مركز الصدارة العالمي لمؤشر "الأسوأ" في نوعية الحياة، بعدما حازت بيروت على المرتبة 242 من أصل 248 مدينة حول العالم شملها تقرير دولي. وبالتوازي، تبوأت العاصمة اللبنانية الصدارة الإقليمية في غلاء المعيشة بين المدن العربية، وتقدمت بذلك إلى المركز 12 عالمياً، مقتربة من الكلفة المرجعية في مدينة نيويورك، التي يتم اعتمادها مؤشراً للقياس.

وبرزت بيروت كأغلى مدينة بين المدن العربية، عند مقارنة مستوى الأسعار فيها بالأسعار في مدينة نيويورك، وفقاً لتقرير مؤسسة "نامبيو" الدولية للإحصاءات؛ حيث بلغ مؤشر كلفة المعيشة فيها 95.65 نقطة، أي أقل بنسبة 4.35 في المئة فقط من وحدة القياس البالغة 100 نقطة للمدينة الأميركية. وفي المقارنة، حلّت الدوحة ثانية في مؤشّر كلفة المعيشة إقليمياً وفي المرتبة 225 عالمياً مسجلة 60.91 نقطة. وحازت أبو ظبي على المركز الثالث في المنطقة والمركز 261 عالمياً بنتيجة 56.13 نقطة مئوية.

بالتوازي، حلّت العاصمة بيروت في المرتبة الأخيرة بين المدن العربيّة والمركز 242 ضمن لائحة تضم 248 مدينة في العالم مشمولة في قياس مؤشّر نوعيّة الحياة لمنتصف عام 2022 الصادر عن "نامبيو"، محققة نتيجة متدنية66.54 نقطة مقابل 225.26 نقطة للنتيجة العالمية الأعلى بنوعية الحياة التي سجلتها مدينة كانبيرا الأسترالية.

جواز السفر الياباني الأول عالميّا والاماراتي الأول عربيّا

استحوذت اليابان وسنغافورة وكوريا الجنوبية على صدارة ترتيب أقوى جوازات السفر، وسط مواصلة السفر العالمي للتعافي من فيروس كوفيد19-، مما عكس تصنيفات ما قبل الوباء التي كانت تهيمن عليها الدول الأوروبية.

واحتل جواز السفر الروسي المرتبة 50، مما يتيح سهولة الوصول إلى 119 دولة. فيما احتلت الصين المرتبة 69 من حيث الوصول إلى 80 دولة، فيما احتل جواز السفر الأفغاني المرتبة الأخيرة، حيث يمكن لحامله السفر بدون تأشيرة إلى 27 دولة فقط.

وعربياً احتل جواز السفر الإماراتي المرتبة الأولى، إلا أنه حل في المركز 15 عالمياً، مع إمكانية الدخول إلى 176 دولة بدون تأشيرة، فيما احتل جواز السفر القطري المرتبة الثانية عربياً والـ 57 عالمياً، إذ يمكن حامله دخول 99 دولة بدون تأشيرة، فيما جاءت الكويت خلفها بمركزين عالمياً. فيما جاءت البحرين وعمان والسعودية في المراكز من الرابع إلى السادس مع إمكانية دخول أكثر من 81 دولة بدون تأشيرة مسبقة بالنسبة للسعوديين.

وجاء باقي الترتيب عربياً: تونس، ثم المغرب، وموريتانيا، والجزائر، ومصر، ثم الأردن، وجيبوتي، ولبنان، ثم السودان، وليبيا، وفلسطين، والصومال، واليمن، وسوريا، وأخيراً العراق، مع إمكانية دخول 29 دولة بدون تأشيرة، وفي المرتبة قبل الأخيرة عالمياً.

البحرين تنضم لـ "الشراكة الصناعية التكاملية لتنمية اقتصادية مستدامة"

احتضنت العاصمة المصرية القاهرة فعاليات الاجتماع الثاني للجنة العليا للشراكة الصناعية التكاملية لتنمية اقتصادية مستدامة بين كل من الأردن والإمارات ومصر. وشهد الاجتماع الإعلان عن انضمام مملكة البحرين إلى مبادرة الشراكة الصناعية التكاملية.

واعتمدت اللجنة 12 مشروعاً في قطاعات الزراعة والأغذية والأسمدة والأدوية باستثمارات مبدئية قدرها 3.4 مليار دولار.

وأكد وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة في الإمارات سلطان الجابر التزام الإمارات بالشراكة من خلال الصندوق الذي ستديره شركة "القابضة ADQ " بقيمة 10 مليارات دولار للاستثمار في المشاريع المنبثقة عن هذه الشراكة. ولفت الجابر إلى أنّه "حددنا في الاجتماع الأول للجنة العليا القطاعات الخمسة الأساسية وقائمة المشاريع العشرة الأولى التي ستركز عليها هذه الشراكة، واستشرفنا الفرص الصناعية والنمو الذي نطمح إليه، والقيمة الاقتصادية المتوقعة، وانتقلنا الآن إلى مرحلة تنفيذ هذه المستهدفات التي تم إعلانها عند بدء هذه الشراكة، من خلال الاجتماعات الفنية وورش

العمل التي تم عقدها".

وأعدت اللجنة قائمة بـ87 مشروعاً مقترحاً في القطاعات المستهدفة ومن بينها 12 مشروعاً مؤهلا للدخول في مرحلة دراسات الجدوى في قطاعات الزراعة والأغذية والأسمدة والأدوية كمرحلة أولى. مع التركيز في المرحلة القادمة على قطاعات جديدة هي المعادن والكيماويات والبلاستيك والمنسوجات والملابس.

NOTABLE ACTIVITIES OF THE AUSTRIAN ARAB CHAMBER

The "KSA Business Round Table" took place on the occasion of the visit of the Minister of Industry and Mineral Resources of the Kingdom of Saudi Arabia H.E. Mr. Bandar Bin Ibrahim Alkhorayef to Vienna On 21 June 2022,, in the presence of the Austrian Federal Economic Chamber (WKO) and the Austro-Arab Chamber of Commerce (AACC).

H.E. Minister Alkhorayef commenced the meeting with welcoming remarks, after which he provided an overview of the ministry's scope of work into which mining was recently integrated, and the latest developments in the industrialisation process and the industrial zones in the Kingdom, namely in Al-Jubail, Yanbo'a, Ras Al-Khair, Sudayr, Al-Ahsa, all of which are under the supervision of Al Modon Al Arabia Holding.

H.E. Minister Alkhorayef then elaborated on the ministry's top 3 priorities: attaining stability, self-sufficiency and resilience in food security, healthcare and military (prompted by the COVID-19 pandemic); ensuring an energy mix between fossil fuels and renewables, and promoting and implementing inside development (industrialisation and digitisation), with the aim of elevating the Kingdom's key performance indicators (KPIs) and setting the added value within the Kingdom at a certain minimum, all while ensuring transparency in information technology (IT) and current regulations and laws in a way that makes opportunities and benefits accessible to everyone.

Mr. Philipp Gady, Vice President of the Austrian Federal Economic Chamber (WKO), welcomed H.E. Minister Alkhorayef and his team, after which Mr. Martin Woller, Regional Manager for Africa and the Middle East at WKO / Advantage Austria (Foreign Trade Office) presented the participating Austrian companies.

AACC Secretary-General Eng. Mouddar Khouja presented a comprehensive economic update on Saudi Arabia on the one hand, highlighting the solid and remarkable figures and modernisation process and giga projects in the Kingdom, inviting every company and businessperson to seek partnerships and investments in KSA.

On the other hand, SG Khouja provided a sum-up of Austria's multifaceted technological and industrial landscape, drawing attention to Austria's pioneering and outstanding

expertise in the aerospace industry, but also in renewables (e.g. DAS Energy & Mühl 24) and namely the technique of hydrogen storage and safety capturing for vehicles (traffic buses, trucks, cars…), as well as in research and industry in the healthcare field; a great example on that is the prominent Professor Dr. Josef Peninger, Director of the Life Science Institute at the University of British Columbia and a world-leading expert and scientist on SARS-CoV-1, ACE2-Sars and COVID-19 virus, who was able with the help of his team to develop an effective medication against SARS-CoV-2.

With regards to industrialisation, Khouja stressed Austria's excellence in automotive; in fact, Mercedes Benz's G-Class is produced in Styria, and many Mercedes car parts are manufactured in Austria. Moreover, Austria is a leading country in innovation in construction materials, an example on that is the polyethylene-timber mixture developed by a prominent Austrian company, a material marked by high endurance and resistance to extremely warm weather conditions, which renders it suitable for countries with high temperatures. The country has also demonstrated outstanding potential in 3D innovation in the construction sector, a field in which the Technical University of Vienna (TU Wien) is an international pioneer. E-mobility is another field in which Austria excels, as the country as a whole and the capital Vienna in particular constitute a role model in the conceptualisation, implementation, expansion and management of transport strategies and traffic plans. Finally, SG Khouja brought to light the dual system of vocational training, encompassing 300+ professions, and offering high prospects of cooperation and exchange.

This round table was organised by the Austrian Federal Economic Chambers (WKO), with the aim of offering a platform to exchange ideas with Austrian companies in fields of utmost interest for H.E. Minister Alkhorayef, particularly investments and projects by Austrian companies in the following sectors: mining, natural resources, mineral raw materials and industry (especially pharmaceuticals, aerospace, automotive, renewable energy, food processing). H.E. Minister Alkhorayef was accompanied by a delegation comprised of H.E. Mr. Osama Bin Abdelaziz Al-Zamil, Deputy Minister of Industry and Mineral Resources, and Mr. Musaed bin Abdulaziz Al-Daoud, Deputy Minister of Mining Development, among others.

Participating Austrian companies included DAS Energy GmbH (green-tech, photovoltaic systems), cyLEDGE Media GmbH (research-driven digital agency & innovation accelerator), ILF Consulting Engineers Austria GmbH (consulting & engineering), Mühl 24 (high-quality metal and minerals mining), PGI GmbH (hydrogen & renewable energies), Rosenbauer International AG (firefighting and disaster protection systems), Schiebel Antriebstechnik Gesellschaft m.b.H. (actuators) and SDO ZT GmbH (planning service provider).

Currently, the Kingdom of Saudi Arabia constitutes one of the most important export destinations for Austrian companies in the MENA region. Giga and mega projects such as the technology city NEOM (supplemented by the environmentally neutral, linear city "THE LINE"), the entertainment city Qiddiya, the Red Sea Development Project, Amaala and Coral Bloom form the spearhead of activities. These projects offer a plethora of business opportunities for local and foreign investors and general contractors on the one hand,

and supplies for relevant local and foreign companies on the other hand.

AACC organises and hosts a meeting between Austrian Companies and the Ambassador of the Sultanate of Oman to Austria.

EXCHANGING KNOWLEDGE & EXPERTISE IN THE FIELD OF CYBERSECURITY

On 13 June 2022, the Austro-Arab Chamber of Commerce (AACC) organised and hosted at its premises a meeting between ILF Consulting Engineers Austria GmbH, TG Mess-, Steuer- und Regeltechnik GmbH, and H.E. Ambassador Yousef Aljabri, Ambassador of the Sultanate of Oman to Austria, accompanied by Dr. Mag. Wafaa Elewa from the Economic Affairs Office at the Embassy of the Sultanate of Oman in Vienna. ILF Consulting Engineers Austria GmbH, was represented by Dr. Siegfried Gugu, Executive Vice President and Regional Group Director of the Eastern Hemisphere, and Mr. Gianmaria LaPorta, Business Group Director of Energy & Climate Protection, while TG Mess-, Steuer- und Regeltechnik GmbH was represented by DI Damir Zibrat.

H.E. Ambassador Aljabri presented Oman's waste-to-energy programme and strategy, and together with Dr. Elewa and AACC Secretary-General Eng. Mouddar Khouja discussed with the representatives of the two Austrian companies avenues of cooperation in the fields of renewables, waste-to-energy, consulting and engineering as well as control systems and integration support for incineration plants. At the end of the meeting, H.E. Ambassador Aljabri presented a gift to SG Khouja as a token of appreciation for all his efforts aimed at strengthening the Austro-Omani economic and cultural ties.

On 31 May 2022, AACC held a one-day-workshop entitled "Exchanging Knowledge & Expertise in the Field of Cybersecurity" at Palais Eschenbach in Vienna and simultaneously online (hybrid), moderated by AACC Secretary-General Eng. Mouddar Khouja. This high-level event was marked by the attendance of AACC Founder and Arab President H.E. KR Nabil Kuzbari and the participation of H.E. Ms. Ghada Waly, Director-General of UNOV, Executive Director of UNODC and Under-Secretary-General of the United Nations, who delivered welcoming remarks, along with AACC Austrian President Senator Dr. Richard Schenz, H.E. Mag. Wolfgang Ebner representing the State Secretary of the Austrian Federal Ministry of Finance H.E. Mr. Florian Tursky, H.E. Dr. Khaled Hanafy, Secretary-General of the Union of Arab Chambers (UAC), and H.E. Mr. Ibrahim Assaf, Ambassador of the Lebanese Republic to Austria & Chair of the Arab Ambassadors Council in Vienna

Throughout this one-day-workshop, senior government officials and technical experts from Austria presented their knowledge and shared their expertise in the field of cybersecurity with Arab counterparts, tackling topics of paramount importance to governments, companies, and individuals, including but not limited to cybercrime, next generation e-ID (electronic identity) and trust services, secure communication, protection of critical IT infrastructure, cloud digital sovereignty and transparency, and standardisation, testing & certification.

In his welcoming remarks, H.E. Senator Dr. Richard Schenz warmly welcomed the distinguished guests and speakers and stressed the significance and relevance of the topics which the workshop sought to address. Noting the ripple effects and detrimental threats caused by cyber-attacks and cybercrime to companies, authorities, institutions, sectors and societies as a whole, Sen. Dr. Schenz urged governments and institutions to strengthen regional and international cooperation and widen their scope of focus to encompass the entire public-private cybersecurity ecosystem in order to mitigate these risks.

In her keynote speech, UNODC Executive Director H.E Ms. Ghada Waly commended AACC's timely organisation of an event on cybersecurity, a topic of growing importance. Ms. Waly highlighted the linkages between cybercrime and other forms of crime and stressed the challenges posed and harm caused by cybercrime not only to individuals but also to societies as whole and to global economy, hence the paramount importance of securing information and communication systems. Ms. Waly urged the international community to work together to equip all countries including developing countries with the necessary tools and capacities to combat and prevent cybercrime. In this regard, Ms. Waly elaborated on UNODC's Global Cybercrime Programme, which provides technical assistance to more than 56 member states across various continents, aimed at developing their capacity to detect, investigate and process cybercrime cases.

H.E. Mag. Wolfgang Ebner underpinned the importance of information security and cybersecurity to mitigate the threats posed by (cyber) criminals. Given the fact that most threats are virtual leaves decision-makers with one response to tackling cybersecurity threats, and that is cooperation. In this context, Mr. Ebner praised initiatives such as AACC's which seek to address the topics of cybersecurity

through multiple lenses of experts from different institutions across Arab countries, Austria and other European countries.

Chair of the Arab Ambassadors Council in Vienna H.E. Ambassador Ibrahim Assaf commenced his speech by commending AACC's endeavours aimed at strengthening economic, commercial and cultural ties between Austria and the Arab countries and for organising this one-day-workshop on cybersecurity. In a more and more globalised and digitised world, societies been witnessing a noticeable shift towards e-commerce, digital currencies and NFTs in the recent years. As such, cybersecurity stands as one of the most crucial challenges to the global trade architecture nowadays. Ensuring a safe and reliable cyberspace thus becomes indispensable for a thriving economy, which can merely be attained through comprehensive partnerships among all stakeholders, particularly governments and the private sector. Assaf added that the League of Arab States has initiated and proposed several decisions and legislations pertaining to cybersecurity, noting that the Councils of Arab Interior and Justice Ministers adopted in 2010 the "Arab Convention on Combatting Information Technology Offences", which entered into force in 2014. Finally, Assaf assured that the Arab states are at the core of the discussions pertaining to cybersecurity and ICT challenges and threats.

In his video message, UAC Secretary-General H.E. Dr. Khaled Hanafy asserted that cybercrime is the next world crisis. Increased use of digitalisation and ICT in the Arab world comes hand in hand with an increased susceptibility to cyber-attacks, which necessitates a heightened cyber security. Arab markets for ICT have been noticeably inclining, recording an estimate of $2 billion and are expected to reach $3 billion in the coming years, which offers ample opportunities for investment. Finally, Dr. Hanafy emphasised the significance of cybersecurity for the private sector and called for the private and public sectors as well as the international organisations, namely UNODC, to join efforts to tackle the issue of cybersecurity.

THE ARAB-BRAZILIAN FORUM IS HELD WITH A MASSIVE PARTICIPATION IN SAO PAULO

NEW HORIZONS OF COOPERATION IN PROMISING SECTORS

The Economic Forum Brazil & Arab Countries is held by the ABCC in partnership with the Union of Arab Chambers, supported by the League of Arab States and sponsored by Travel Plus, Brazil Trade and Investment Promotion Agency (ApexBrasil), Fambras Halal, Embraer, Itaipu Technology Park, Pantanal Trading, Embratur, Khalifa Industrial Zone Abu Dhabi (KIZAD), Cdial Halal, Modern Living, BRF, Egyzone/ Am Development, Antika Openet/BV, First Abu Dhabi Bank, Egyptian Financial & Industrial (EFIC), Suez Company for Fertilizers (SCFP), Boa Esperança Agriculture Cooperative (CAPEBE), Prima Foods, and Afrinvest.

Brazil's president Jair Bolsonaro expects to welcome four leaders from Arab countries in Brasília later this year. So said Bolsonaro in a video-recorded participation in the opening ceremony of the Economic Forum Brazil & Arab Countries on Monday (4), when he added that Brazil-Arab relations have strengthened in the current landscape of seeking out solutions for food security and fertilizer supply.The president said that the government has worked for welcoming to Brazil Qatari emir Tamim bin Hamad al-Thani, Bahraini king Hamad bin Isa al-Khalifa, Saudi crown prince Mohammed Bin Salman, and the new president of the

United Arab Emirates, Mohammed bin Zayed al Nahyan. As an example of the commitment between Arab and Brazilian governments, Bolsonaro pointed out that the Saudi Foreign minister Faisal Bin Farhan Al Saud visited Brasília last November and that he himself and his minister have recently visited the Arab countries.

"I was the first Brazilian president ever to visit the Gulf region twice during the same tenure. On my last trip, I opened a new embassy in Bahrain. We now have 18 diplomatic representations in the 22 countries that make up the Arab League", he said.

He mentioned the trips of Strategic Affairs secretary Flávio Rocha to nine Arab countries and Agriculture, Livestock and Supply minister Marcos Montes to three Arab countries earlier this year.

According to Bolsonaro, Brazil-Arab ties are getting stronger. "Not even in the face of the challenges ushered in by the pandemic we've stopped playing our role in food supply", he said. According to the president, the Arab world is now Brazil's third largest international market, and the trade flow set a new record high at USD 24 billion last year, climbing to USD 5.2 billion year to date through April from USD 4 billion a year ago.

Bolsonaro said that 26% of the fertilizers that now supply Brazilian agribusiness come from the Arab world and that last year, in Africa, Algeria was Brazil's leading trade partner, Egypt is the top destination of exports from Brazil, and Morocco is the premier supplier of the Brazilian market as our third largest fertilizer supplier.

The Brazilian president also said the amount of investments from Arab funds in Brazil is close to USD 20 billion. "The Arab funds have become a major source of capital for our country," he said. According to him, the Brazilian participation in the world exhibition Expo 2020 Dubai that took place from 2021 to 2022 in the United Arab Emirates, enabled an estimated investment of USD 10 billion.

Bolsonaro said that the government plans to enter into agreements with the Arab countries that facilitate investments and avoid double taxation, in addition to agreements via Mercosur. "The results achieved by the Mercosur-Egypt agreement inspire other initiatives such as the negotiations started with the UAE," he told the audience.

Bolsonaro ended his participation in the event talking about the size of the Arab community in Brazil. "We have in our country the largest Arab community outside the Middle East and North Africa. There are over 10 million people that are integrated to our society and part of our cultural and human richness", he said. He congratulated the ABCC for its 70th anniversary and for holding the forum. "Of great relevance to dialogue between our countries and to strengthening our trade ties", he said on the event that celebrates the 70th anniversary of the ABCC.

The League of Arab States plan on launching a new agreement between Arab countries to improve the investment climate, facilitate capital and businesspeople movements across the region, create more job opportunities, and decrease unemployment rates.

HOSSAM ZAKI

Arab League assistant secretary-general Hossam Zaki urged Brazil to look at the investment opportunities available in the Arab countries in order to benefit from the incentives

offered to foreigners, shift from a simple trade to actual investments, and strengthen ties between the countries.

Zaki spoke at the opening of the Economic Forum Brazil & Arab Countries and praised the role played by the Arab Brazilian Chamber of Commerce (ABCC) in bringing the Arab countries and Brazil closer together, and conveyed the congratulations of Arab League secretary-general Ahmed Aboul Gheit to the institution for its 70th anniversary.

Zaki underscored that the crisis that the global economy is going through calls for different ways to deal with the situation, as unemployment, inflation, and public debt have reached unprecedent levels, not to mention the climate change. He said that all these crises demand dialogue, efforts, alliances and cooperation between countries.

The assistant secretary-general highlighted that the Arab countries have taken several steps to encourage investments and attract foreign investors and called for the Brazilian companies and government to study these markets and their opportunities in order to achieve economic integration.

Zaki stressed that the politics and economics are two sides of a coin, and that the volume of trade between Brazil and the Arab countries, which reached USD 24.3 billion last year, indicates the proximity between both sides, especially since these numbers have achieved good rates of growth year after year.

SAMEER NASS

In his participation in the opening of the Economic Forum Brazil & Arab Countries, Union of Arab Chambers vice president and Bahrain Chamber chairman Sameer Nass called for streamlining the establishment of a direct shipping lane between the Arab countries and

Brazil in order to facilitate the circulation of trade and investments between both sides.

According to him a direct shipping lane would play a key role in overcoming the obstacles to the development of economic relations, especially in the face of significant freight cost increases and their impact on final product prices. The lane would be important, he said, to develop trade ties not only with Brazil but also Latin America as a whole.

Nass said that it was a great honor for him to participate in the event celebrating the 70th anniversary of the ABCC and stressed the role that the institution has played in recent years to further economic and trade relations between the Arab countries and Brazil, besides bringing closer together the investment opportunities between both regions.

As the chairman of the Bahrain Chamber, Nass said that the economic relations between his country and Brazil have significantly evolved in recent years and that Brazil became Bahrain's leading supplier last year, overtaking China.

YOUSSEF KHALAWI

Islamic Chamber of Commerce, Industry and Agriculture secretary-general Youssef Hassan Khalawi announced his institution's commitment to support the ABCC's efforts to bring the Arab and Brazilian peoples closer together. He praised the choice of the theme of the forum, Legacy and Innovation, as it illustrates the depth and progress of Brazil-Arab relations from the beginning.

The Islamic Chamber's secretary-general stressed the need for building on Brazil's unique experience in investing in natural resources, which made it a true model of innovation, pointing out opportunities available for building bridges of innovation between Brazil and the Arab world to achieve a constructive communication between both parties.

KHALID AL-ESSEILY

Palestine's National Economy minister Khalid Al-Esseily participated online in the opening of the forum and said that many steps have been taken by his country to improve the business environment, as well as providing incentives to attract foreign investments and encourage e-commerce.

He talked about the efforts for a free trade agreement with Mercosur and said Palestine has many products to offer like plastics, clothing and textile, as well as cultural heritage crafts that make reference to the Palestinian history and struggle

Esseily said that Palestine has recently passed a law that encourages foreign investment and that a legislation is being drafted to regulate e-commerce, as well as expanding rules governing investment in energy and digital transformation and establishing storehouses to ensure food security and food requirements in the country.

NIVINE GAMEA

The ministers of Commerce and Industry of Egypt, Morocco, and Jordan participated in the opening of the Economic Forum Brazil & Arab Countries over the internet and presented opportunities for Brazilians.

The Minister of Trade and Industry of Egypt, Nevine Gamea said there are possibilities for investment in the Egyptian market in transportation, spare parts, medicines, engineering and textile industries, and new

and renewable energies.

She told of the deep historical ties between Egyptians and Brazilians and that Brazil is Egypt's leading trading partner in Latin America, with a trade balance of about USD 2.5 billion in 2021.

The minister invited Brazilians to visit Egypt to learn about the progress and achievements of the local economy in recent years and to foster cooperation opportunities for industrialization within Egyptian territory. According to her, producing in Egypt, Brazilians can benefit from the free trade agreements the country has with over 80 countries, allowing duty-free exports.

Gamea stated the Egypt-Mercosur free trade agreement boosted the competence of Egypt's exports, facilitating the entry of goods, not only from Brazil but the entire Mercosur. According to her, the Brazilian market represents a regional starting point for shipping and selling goods to neighboring countries. The minister said Egyptian exports to Brazil increased under the agreement, from USD 155 million in 2017 to USD 541 million in 2021.

The minister told of some noteworthy achievements of the Egyptian economy during the two years of the COVID-19 pandemic, with the Gross Domestic Product (GDP) reaching a 3.3% growth in the 2021/2020 fiscal year. Gamea said credit rating agency Fitch praised the performance, describing Egypt as the most prominent among emerging economies.

RYAD MEZZOUR

The Minister of Trade and Industry of Morocco, Ryad Mezzour, spoke of his country's efforts toward sustainability, from the production of green hydrogen to the quest to meet 52% of its electrical power needs through renewable resources by 2030 since the country plans to preserve the environment and rely on clean energy.

Mezzour explained the economic repercussions of successive crises in the last two years, especially the coronavirus pandemic, have led countries to make tough financial decisions. Morocco allocated USD 12 billion to support its economy in the current year. He said the government began building the foundations of an economic take-off twenty years ago and has the infrastructure to make it happen today. Mezzour described local infrastructure as one of the best in Africa and the entire world.

The minister also spoke about the Moroccan port of Tangier, which he described as the largest in the Mediterranean. He briefed on the country's strong automobile industry, local exports of food and textile products, and the vital chemical and engineering industries. According to Mezzour, Morocco is a member of alliances and economic blocs, allowing locally produced goods to reach 2.3 billion consumers free of import tariffs.

Mezzour said Morocco has an investment facilitation agreement with Brazil and non-double taxation on air and maritime freight. According to the minister, there is support for local and foreign investment and an attractive climate for business in Morocco.

YOUSSEF AL-SHAMALI

At the forum, Jordan's Minister of Trade, Industry, and Supply, Youssef Al-Shamali, said relations between Jordan and Brazil are historic and long-standing. Still, they are not up to the countries' capabilities and history in the economic field. According to Al-Shamali, the trade volume reached USD 425 million in 2021, very low considering existing opportunities, and this amount could double in a brief period.

The Jordanian told about the visit the Brazilian Minister of Agriculture, Livestock, and Food Supply, Marcos Montes, paid to his country this year, in which arrangements were made on the export of fertilizers from Jordan to ensure supply to the Brazilian agribusiness sector, affected by the war between Russia and Ukraine. Al-Shamali invited Brazilian companies to invest in Jordan and take advantage of the promising opportunities offered by the government to foreign investors. He said Jordan could be an entry point for Brazilian companies in the Middle East.

Al-Shamali congratulated the Arab Brazilian Chamber of Commerce (ABCC) on its 70th anniversary and said the forum organized by the entity is a platform to discuss and develop economic relations and solve issues faced by investors from Brazil and the Arab countries.

OSMAR CHOHFI

The COVID-19 pandemic and the conflict in Eastern Europe are reshaping global trade. So said Arab Brazilian Chamber of Commerce (ABCC) president Osmar Chohfi in the opening ceremony of the Economic Forum Brazil & Arab Countries held by the ABCC in a hybrid format with an in-person part in São Paulo.

Chohfi said that reciprocity and cooperation are some of the new pillars of the international relation. "The experiences all countries have gone through during the COVID-19 pandemic and the Eastern European conflict have made it clear that global trade must be based on very solid foundations of closeness, reciprocity, cooperation and technology," he said.

Chohfi said that the ABCC got ahead of this transformation process by creating the first blockchain-based customs clearance system

between Brazil and the Arab countries. "Our customs clearance module Easy Trade, now integrated with our Ellos platform, allow us to validate freight documents in a totally digital, paperless manner within a previously unconceivable timeframe of up to two days," he said.

The president discussed the current level of Brazil-Arab relations. According to him, the North Africa, Levant and Arabian Gulf markets are no major destinations for Brazilian agribusiness, and Brazil plays a crucial role in the food security of 420 million Arabs.

"On the other hand, the Arab countries contribute towards Brazil's competitiveness by ensuring the supply of hydrocarbons and some of the fertilizers our agribusiness demands", Chohfi said. The ABCC's president pointed out that Brazil-Arab trade reached USD 24 billion last years and grows year after year, towards a more balanced relation between both sides.

According to Chohfi, high value-added goods are increasingly more present in trade, benefited from the implementation of free trade agreements like Mercosur-Egypt's. "More agreements of this kind are necessary, and in this forum, we can look at how to overcome obstacles that hinder discussions towards entering into new free trade agreements between Brazil and the Arab countries," the president said.

The forum, which focuses on Legacy and Innovation, celebrates the 70th anniversary of the ABCC. Chohfi talked a little about this story to the audience. The institution was founded in 1952 by Arab businesspeople, their children and grandchildren. According to the president, they saw in trade a way to deepen ties and build bridges between Brazil and the countries of origin of their ancestors.

"In these 70 years the ABCC has become a reference in quality business intermediation that are safe for Arab and Brazilian companies in search of mutually beneficial business," he said. According to him, this relation gained momentum in a time that just like now required the countries to adapt to a new, challenging economic and trade landscape.

"I'm talking about the 70s and 80s, when Brazil, in accordance with its balancing policies, intensified its trade with the Arab world, a trend that grew further in the 90s and over the first two decades of the twenty-first century," he said. According to him, oil, gas, fertilizers, vehicles, planes, construction materials, and engineering services have enriched trade since then.

Chohfi called everyone to discuss how to deepen Brazil-Arab trade ties and essential questions about the future of the Brazil-Arab partnership in the Economic Forum Brazil & Arab Countries. The meeting gathers authorities, diplomats, experts and businesspeople from the two regions. The forum is held by the ABCC in partnership with the Union of Arab Chambers and supported by the League of Arab States.

The Economic Forum Brazil & Arab Countries is held by the ABCC in partnership with the Union of Arab Chambers, supported by the League of Arab States and sponsored by Travel Plus, Brazil Trade and Investment Promotion Agency (ApexBrasil), Fambras Halal, Embraer, Itaipu Technology Park, Pantanal Trading, Embratur, Khalifa Industrial Zone Abu Dhabi (KIZAD), Cdial Halal, Modern Living, BRF, Egyzone/Am Development, Antika Openet/BV, First Abu Dhabi Bank, Egyptian Financial & Industrial (EFIC), Suez Company for Fertilizers (SCFP), Boa Esperança Agriculture Cooperative (CAPEBE), Prima Foods, and Afrinvest.

WORKING SESSIONS

The potential of the Arab world and Brazil's role in South America are still not fully explored regarding relations between Brazilians and Arabs. The reflection was made by Khaled Hanafy, secretary-general of the Union of Arab Chambers (UAC), who spoke at one of the panels of the Economic Forum Brazil & Arab Countries.

Hanafy stressed the connection could go beyond business numbers. "I know the importance of numbers, but they traditionally talk about trade volume. Quantitatively, Brazilian and Arab exports are just traditional trade. We must work to modify and transform into commercial relations targeting each other's market for a strategic partnership", said the secretary-general of the UAC.

Other executives who participated in the debate thought the same. For Na'el Raja Al Kabariti, president of the Jordanian Chamber of Commerce (JOCC), it is necessary to think more about the future of Jordan's relations with Brazil beyond trade. "The reason for this meeting is to boost this relationship [Brazil and Arab countries], increase opportunities, and reinforce the role of business people, their participation, and the role of governments. The world is no longer the same, and we need to face this different world. We need to be partners and move from this import-export relationship; we need strategic partnerships," said Kabariti.

Mouddar Khouja, secretary-general of the Austro-Arab Chamber of Commerce, moderated the panel. "During the pandemic, challenges arose, and we need to adapt to these changes and ensure more growth," said Khouja, reminding of the recent increase in energy and food prices due to the war in Ukraine.

For the president of the Oman Chamber of Commerce and Industry (OCCI), Redha Juma Al Saleh, Brazil-Arab relations are sound and have progressed in recent years despite the challenges. "But I think we still have opportunities to increase these figures," he

pointed out.

Al Saleh also recalled there are already 16 Brazilian companies operating in the country and the opportunities are more significant. “We carry a promising 2040 vision with the renewable and clean economy as essential pillars. We are creating logistics and food security projects, and we invite Brazilian investors to participate whenever we have opportunities,” he said.

The vice president of the UAC and president of the Bahrain Chamber of Commerce and Industry (BCCI), Sameer Abdulla Nass, also pointed to optimistic possibilities of growth in relations with Brazil. “We hope the king will visit Brazil, heading a delegation of business people. Brazil is a critical country in the new emerging alliances,” he pointed out.

For Nass, some of the main opportunities are in sectors such as finance and automobiles. “These are promising sectors to strengthen relations in general. And the population of the Arab world is a significant and very promising market,” he said.

AGREEMENTS

At the end of the panel, the Arab Brazilian Chamber of Commerce (ABCC) also signed a Memorandum of Understanding (MoU) with the OCCI and an electronic cooperation agreement with the Joint Arab Chambers.

HAMILTON MOURÃO

The 4th Economic Forum Brazil & Arab Countries featured Brazil’s vice president Hamilton Mourão in its closing panel. “The Forum highlights the legacy built over seven decades by the Arab Brazilian Chamber. And it renews our countries’ commitment to build a future of dialogue, cooperation and prosperity”, Mourão said during the event that took place in São Paulo.

This edition of the forum marked the 70th anniversary of the Arab Brazilian Chamber of Commerce (ABCC). “Legacy & Innovation” was the theme of the event. Mourão pointed out that the discussions brought to light the need for mutually beneficial initiatives. “The breadth of the topics covered in the forum today shows growth of various sectors. Breaking into markets, investments in infrastructure and logistics, supply chain relocation, entrepreneurship and good practices”, he said.

For ambassador Osmar Chohfi, president of the ABCC, the event was very meaningful. “First because we’re celebrating 70 years fostering Brazil-Arab economic relations. Second, because we reached in 2021 a historical mark in bilateral trade between Brazil and the Arab world”, he said.

The diplomat also pointed out that the panels covered different topics. “Not only how to boost trade but also how to establish a strategic partnership. Topics such as sustainability, governance, responsibility and innovation must be discussed. Our theme is legacy – for our 70th anniversary – and innovation – as the ABCC is modernizing and reinventing itself. What we want is a growing rapprochement between Brazil and the Arab world”, Chohfi said.

This was corroborated by Khaled Hanafy, secretary-general of the Union of Arab Chambers. Also in the closing panel, Hanafy stressed that trade figures have increased but we can go further. “We must change the form of cooperation between the Arab world and Brazil. This is a strategic goal that have been

discussed to change a traditional relation into a strategic relation with platforms across all regions, thus increasing the value-added trade. Commerce is but an instrument, and we want to create work opportunities, increase per capita income and real development in our countries," he finished.

Hossam Zaki, assistant secretary-general of the Arab League was also present and stressed the importance of Brazil for the Arab world. "It is a relation that deserves the presence and representation of the Arab League to say that we have to go further. There are many things that must be done", he said.

Zaki believes it is a strength how Brazil is able to respect the different ways that the countries present themselves on the international stage. "And I'm sure that we can build a future together. There is a very large field to be explored and other opportunities for these economic relations to be developed from both sides", the assistant secretary-general of the Arab League said.

ARAB BRAZILIAN CHAMBER CELEBRATED 70TH ANNIVERSARY

After the Brazil & Arab Countries Economic Forum 2022, an event that brought together Brazilian and Arab authorities and business people, the Arab Brazilian Chamber of Commerce (ABCC) held a dinner to celebrate the 70th anniversary of its foundation at the Renaissance hotel, in Sao Paulo.

A video about the organization's legacy and innovation opened the event, which was attended by members of the Brazilian Arab community and guests. The ABCC board chair, Marcelo Nabih Sallum, greeted the guests and told a little about the organization's history, from its foundation to the present day.

He spoke about the ABCC offices in São Paulo, Itajaí, Brasília, Cairo, and Dubai, and about the creation of the Brazil Arab News Agency (ANBA), in 2003, which currently has 11 journalism awards and versions in Portuguese, Arabic, and English with relevant stories on trade, social, and cultural relations between the regions.

Building bridges, we traveled through the 22 Arab countries and all Brazilian states, carrying out thousands of business missions, shows, business rounds, workshops, and trade agreements, spreading what the first Arab immigrants on Brazilian soil did with mastery: The art of trading, and we turned the Arab countries into Brazil's third-largest trading partner," said Sallum, emphasizing the entrepreneurial spirit of the Arab people and their descendants in Brazil.

Sallum spoke about innovations by the entity, which, aware of the transformations in global trade structure, entered the digital age, initially with the digitalization of its activities, and today with blockchain technology for filing and tracking its processes.

The board chair also said over the years, the six pillars of the ABCC – Institutional, governmental relations, trade promotion, member services, culture, and infrastructure – have become increasingly broader, which has led it to achieve the mark of 1,400 member Arab and Brazilian companies.

"Today, we can confidently and proudly say the ABCC is internationally recognized, both by companies and state agencies, as the most respected platform for entering the Arab market for Brazilians and the Brazilian for Arabs", said Sallum highlighting the governmental honors received by the entity.

The Palestinian ambassador to Brazil and

dean of the Council of Arab Ambassadors to Brazil, Ibrahim Alzeben, said the ambassadors trust the partnership with the entity and "we will work together for our relations with Brazil to become more fruitful". He also stated Arab countries want more Brazilian and South American products in the Middle East and North Africa (MENA) region.

Arab League assistant secretary-general, Hossam Zaki; ABCC cultural director, Silvia Antibas; ABCC president, Ambassador Osmar Chohfi; and ABCC Marketing & Content director, Silvana Gomes, also spoke at the event.

"This is a celebration of our anniversary to say how pleased the ABCC is to receive you to celebrate our achievements and what our ancestors brought with their entrepreneurial spirit, with a history of success. We are the product of those who preceded us", said Chohfi.

The ABCC president received tributes from Cdial Halal, Oman Chamber of Commerce and Industry (OCCI), Bahrain Chamber of Commerce and Industry (BCCI), and Union of Arab Chambers (UAC) for the organization's 70th anniversary.

At the end of the celebration, a video was screened introducing the monument to Arab immigration to be unveiled this Tuesday, an artwork on the facade of the Senador Queirós garage building, near Rua 25 de Março (street shopping hub of São Paulo city), and Omani sand artist Shayma Al Mughairy gave another performance. The anniversary ceremony was conducted by presenter and journalist Renata Maron (opening picture), who was also the master of ceremonies of the Economic Forum.

SOUTH AMERICAN CHAMBERS SIGN JOINT DECLARATION

Representatives of Arab chambers of commerce in South America signed a letter of intent to work together for the development of these institutions. The group met at the headquarters of the Arab Brazilian Chamber of Commerce (ABCC) one day after its Economic Forum Brazil & Arab Countries and in the presence of the Union of Arab Chambers secretary-general Khaled Hanafy.

The letter declares the intent to increase the rapprochement between the chambers for the benefit of the economic and trade relations between Arab and South American countries, create contacts of common interest and joint

activities in the chambers' areas of expertise, hold seminars and meetings in the interests of the Arab-South American relations, and carry out joint market studies.

The document also declares the entities' intent to hold discussions with authorities of their countries and the Arab countries to facilitate and boost Arab-South American trade, cooperate in the capacity-building and strengthening of their institutional frameworks and human resources, and perform other bilateral or multilateral cooperation and coordination activities deemed appropriate.

The group discussed a multi-step work agenda in order to put the rapprochement into motion with activities to be held later this year. Presented by ABCC Institutional Relations director Fernanda Baltazar, the agenda received suggestions and is expected to include regular meetings of the group.

In addition to Hanafy, ABCC president Osmar Chohfi and secretary-general Tamer Mansour, Arab Colombian Chamber of Commerce president Cecilia Porras, Arab Peruvian Chamber of Commerce president Hamed Abou Zahr, and Chilearab Consulting executive director Jorge Daccarett attended the meeting in person.

Arab Paraguayan Chamber of Commerce and Industry head Salem Ismail, Arab Argentine Chamber of Commerce secretary-general Walid Al Kaddour and other representatives and executives of the entities involved attended, too. Arab Uruguayan Chamber of Commerce CEO Martín Couñago participated on-line.

ISLAMIC CHAMBER EXECUTIVES MET WITH ARAB BRAZILAN CHAMBER'S

Business opportunities in halal markets were the topics of the meeting between heads and executives from the Islamic Chamber of Commerce, Industry, and Agriculture (ICCIA) at the Arab Brazilian Chamber of Commerce (ABCC) this Wednesday (6). The meeting took place at the ABCC headquarters, in São Paulo. Pictured above, ICCIA secretary-general Youssef Hassan Khalawi, and ABCC president Osmar Chohfi.

In addition to them, the ICCIA's advisor to the secretary-general, Sherif Mahsoub; and, from the ABCC, secretary-general Tamer Mansour, director of Institutional Relations Fernanda Baltazar, and Institutional Relations analyst Elaine Prates also participated in the meeting.

Khalawi and Chohfi stressed the importance of investing in the industrialization of halal products and seeking partnerships and cooperation in the sector.

At the occasion, Brazil's potential for different halal markets was highlighted by the secretary-general of the ICCIA. Khalawi pointed out the beauty and cosmetics sector as a promising area for Brazilians to focus. For him, the country can benefit from the sound image it already has in the Arab countries and increase its share with halal and value-added products.

Khalawi also mentioned tourism as a favorable sector. The executive believes in addition to halal, Brazil could also invest in boosting 'family-friendly' tourism. Especially now, after two years of the pandemic, the secretary-general sees a greater demand from Gulf families for suitable tourism destinations. In this sense, Mansour signaled the ABCC's focus on sector events and providing training in Brazil.

مجموعة
مؤسسات نحاس

NAHAS
ENTERPRISES
GROUP

HEAD OFFICES
Telephone: (+963 11) 2234000 - 2233000 | **Fax:** (+963 11) 2235004 - 2228861
E-mail: info@nahas.sy | **Website:** www.nahasgroup.com

بنك بيروت
s.a.l.
Bank of Beirut
Banking Beyond Borders

Redefining STATE-OF-THE-ART Contact Center

Step into the Next generation of Customer Service with Bank of Beirut new State-of-The-Art Contact Center that offers you 24/7 world-class levels of quality, first-contact resolution and instant omni-channel solutions.

1262

Lebanon | Australia | UK | Germany | Sultanate of Oman | Cyprus | UAE | Nigeria | Ghana

www.bankofbeirut.com
24/7 Customer Service
1262 | +961 5 955 262